

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات

العنوان

التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسات
الإقتصادية

دراسة حالة مطاحن الحضنة - المسيلة -

تحت إشراف الأستاذ:

نقموش عادل

إعداد الطالب:

شيكوش حمينة محمد

تاريخ المناقشة: 2016/05/25

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

أستاذ محاضر (أ)

- أ. لقواق عبد الرزاق

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر (أ)

- أ. نقموش عادل

ممتحنا

أستاذ مساعد (ب)

- أ. غلاب فاتح

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و عرفان

بداية أحمد الله عز و جل الذي منحني القوة و الصبر و ووفقني على إتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "نعموش عادل" الذي أكن له بالاحترام و التقدير إعترافا مني بفضلته الكبير من خلال إشرافه على مذكرتي و الإرشادات و النصائح القيمة التي قدمها لي و التي أفادتني كثيرا في بحثي

هذا مع شكري الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

غير أن الإعترا ف بالجميل يملي علي أن أتقدم بفائق الشكر و الإحترام إلى كل من قدم لي يد العون من أجل

إنجاز هذا البحث من بدايته إلى غاية إنتهائه.

أوجه جزيل الشكر إلى صديقي حملاوي عثمان الذي وقف معي في وقت الشدّة و الفرج و أتمنى له التوفيق و

النجاح في حياته كذلك أوجه شكري إلى صديقيّ و زملائي في الدراسة ريغي عبد الرؤوف و شريقي حسين

على ما قدماه لي من مساعدات في المشوار الدراسي أسأل الله لهم كذلك التوفيق و النجاح

كما أجد نفسي مدين بالشكر و العرفان لجميع عمال مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لوقوفهم معي و إثرائي

بالمعلومات لإتمام هذا البحث.

و في الأخير أشكر كل الزملاء و الزميلات الذين لم ييخلوا علي بتوجيهاتهم

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة على خاتم الأنبياء و المرسلين أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عزّ و جل بعد بسم الله الرحمان الرحيم

"... و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى من تاهت الكلمات و الحروف في وصفها، و يعجز القلم عن سرد جميلها و في صلاتها كم أكثرت لي من

الدعاء و التي ساندتني في حياتي، و هي التي حبها يسري في دمي

أمي الغالية رزقها الله الصحة و العافية

إلى أعظم رجل في الكون إتخذته قدوة في حياتي حمد الله بكرة و أصيلاً، إلى الذي رباني فأحسن تربيتي، و الذي

بفضله ترمقت إلى المستوى الذي أنا عليه، فهو بمثابة مثلي الأعلى

أبي العزيز الغالي الذي وقف معي في العسر و السير.

حفظهما الله و أطال في عمرهما.

إلى الجدة و الوالدة الكريمة حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إخوتي و أخواتي.

إلى من أرى التفاؤل بعينهم و السعادة في ضحكهم أصدقائي و زملائي الذين عشت برفقتهم دروب الحياة.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	شكر و عرفان
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم حول التحليل المالي
8	المطلب الأول: مفهوم و تطور التحليل المالي.....
11	المطلب الثاني: أهمية و مقومات التحليل المالي.....
13	المطلب الثالث: أهداف و أنواع التحليل المالي.....
15	المبحث الثاني: أساليب و استعمالات التحليل المالي و الأطراف المهمة به.....
15	المطلب الأول: أساليب التحليل المالي.....
17	المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي.....
19	المطلب الثالث: الأطراف المهمة بالتحليل المالي.....
21	المبحث الثالث: منهجية التحليل المالي و مصادره.....
21	المطلب الأول: منهجية التحليل المالي.....
23	المطلب الثاني: مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي.....
24	المطلب الثالث: أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في التحليل المالي.....
31	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة	
33	تمهيد.....
34	المبحث الأول: ماهية الأداء.....
34	المطلب الأول: مفهوم الأداء.....

36	المطلب الثاني: مكونات الأداء.....
39	المطلب الثالث: أنواع الأداء.....
43	المبحث الثاني: مفاهيم حول تقييم الأداء.....
43	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء و أهدافه.....
45	المطلب الثاني: مبادئ و خطوات تقييم الأداء.....
46	المطلب الثالث: خصائص تقييم الأداء.....
48	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.....
48	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.....
49	المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة.....
62	المطلب الثالث: معايير الأداء المالي.....
65	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة -المسيلة-
67	تمهيد.....
68	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.....
68	المطلب الأول: نشأة المؤسسة الأم "رياض سطيف".....
69	المطلب الثاني: التعريف بالشركة التابعة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.....
70	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.....
75	المبحث الثاني: تقييم التوازن المالي و السيولة و اليسر المالي و المردودية.....
75	المطلب الأول: تقييم التوازن المالي.....
83	المطلب الثاني: تقييم السيولة و اليسر المالي.....
90	المطلب الثالث: تقييم المردودية.....
96	خلاصة الفصل.....
	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	المكونات الأساسية للميزانية العمومية	01
28	قائمة الدخل	02
30	قائمة التدفقات النقدية	03
56	جدول تدفقات الخزينة	04
75	جانب الأصول للميزانيات للفترة (2013 – 2015)	05
76	جانب الخصوم للميزانيات للفترة (2013 – 2015)	06
78	تطور عناصر الأصول و الخصوم خلال الفترة (2013 – 2014)	07
79	تطور عناصر الأصول و الخصوم خلال الفترة (2014 – 2015)	08
80	حساب رأس المال العامل بطريقتين	09
81	حساب الإحتياج في رأس المال العامل	10
82	حساب الخزينة	11
83	حسب نسبة التداول	12
84	حساب نسبة السيولة السريعة	13
84	حساب نسبة النقدية	14
85	جدول حساب النتيجة لمؤسسة مطاحن الحفنة (حسب الطبيعة) للفترة (2013 – 2015)	15
87	حساب نسبة تغطية الفوائد	16
87	حساب نسبة الديون طويلة الأجل	17
89	جدول تدفقات الخزينة للفترة (2013 – 2015)	18
90	حساب الأرصدة الوسيطة (2013 – 2015)	19
93	حساب نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال	20
93	حساب نسبة هامش الربح الإجمالي	21
94	حساب المردودية الاقتصادية	22
94	حساب مردودية الأموال الخاصة	23
95	حساب مردودية الأموال الدائمة	24

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	مثلث الأداء	01
36	الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية	02
74	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحظنة - مسيلة -	03

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	المكونات الأساسية للميزانية العمومية	01
28	قائمة الدخل	02
30	قائمة التدفقات النقدية	03
56	جدول تدفقات الخزينة	04
75	جانب الأصول للميزانيات للفترة (2013 – 2015)	05
76	جانب الخصوم للميزانيات للفترة (2013 – 2015)	06
78	تطور عناصر الأصول و الخصوم خلال الفترة (2013 – 2014)	07
79	تطور عناصر الأصول و الخصوم خلال الفترة (2014 – 2015)	08
80	حساب رأس المال العامل بطريقتين	09
81	حساب الإحتياج في رأس المال العامل	10
82	حساب الخزينة	11
83	حسب نسبة التداول	12
84	حساب نسبة السيولة السريعة	13
84	حساب نسبة النقدية	14
85	جدول حساب النتيجة لمؤسسة مطاحن الحنونة (حسب الطبيعة) للفترة (2013 – 2015)	15
87	حساب نسبة تغطية الفوائد	16
87	حساب نسبة الديون طويلة الأجل	17
89	جدول تدفقات الخزينة للفترة (2013 – 2015)	18
90	حساب الأرصدة الوسيطة (2013 – 2015)	19
93	حساب نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال	20
93	حساب نسبة هامش الربح الإجمالي	21
94	حساب المردودية الإقتصادية	22
94	حساب مردودية الأموال الخاصة	23
95	حساب مردودية الأموال الدائمة	24

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	مثلث الأداء	01
36	الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية	02
74	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحظنة - مسيلة -	03

مقدمة عامة:

لقد ظهر التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة كباقي الوظائف الأخرى للمنشأة، حيث أجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمؤسسات. وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1900، عندما أجريت دراسة على 981 شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع هذه المؤسسات، ثم سائر التحليل المالي الوظيفة المالية بشكل عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة. و قد سائر أيضا التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبية على حد سواء.

و بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية التحليل المالي بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة بل إن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة بالتحليل المالي و دعمتها بالكفاءات الإدارية و المحاسبية اللازمة، و جعلت منه الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة نحو التنمية و التطور.

حيث تتوقف فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية على التحكم في مختلف وظائفها وعلى وجه الخصوص الوظيفة المالية على اعتبار أن كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات مالية، لذلك يرجع الكثير من المحللين الماليين سبب فشل المؤسسات إلى أدائها المالي السيئ.

و ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى تحقيقها لأهدافها يتوجب عليها تقييم أدائها، و ذلك ليس عن طريق تقييم الأداء المالي فقط بل كذلك تقييم أداء الأفراد و جميع الوظائف الموجودة داخل المؤسسة.

و نظرا للمخاطر المحيطة بالجانب المالي و التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية، حظي الأداء المالي بأهمية بالغة لدى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، مما أدى إلى البحث عن طريقة تسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة و معرفة مدى قدرتها على مزاولة نشاطها.

وهنا ورد التحليل المالي كأسلوب يهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية و الوقوف على الوضعية المالية لها، وكذلك مساعدة المسؤولين في اتخاذ القرارات الصحيحة، و ذلك من خلال الأدوات و الأساليب التي يتضمنها، و المتمثلة في منهجين الأول منهج التحليل الساكن و الذي بدوره يعتمد على فترة سكون معينة و ذلك عن طريق تحليل توازن مجاميع الميزانية، و تحليل جدول حسابات النتائج، أما المنهج الثاني فهو التحليل المتحرك الذي يركز في دراسته على تحليل تدفقات الخزينة من موارد و استخدامات.

1. الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق ذكره تتضح إشكالية البحث و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

هل للتحليل المالي دور في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

و للإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل التحليل المالي مهم في المؤسسة؟
- ما هي أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة؟
- كيف يساهم التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة؟

2. الفرضيات: في محاولة لمعالجة إشكالية الدراسة و التساؤلات الفرعية لها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- التحليل المالي له أهمية كبيرة في معالجة البيانات المالية المتاحة لمؤسسة ما.
- إن تقييم الأداء يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة و يظهر التطور الذي تحققه.
- يقوم التحليل المالي بتحليل القوائم المالية و هذا ما يمكنه من تقييم الأداء المالي.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للتعرف و الإحاطة بهذا الموضوع.
- الأهمية البالغة للموضوع كون الأداء المالي العمود الفقري للمؤسسات.
- الاختصاص الدراسي الذي مكني من أخذ نظرة عامة مسبقة عن الموضوع.

4. أهمية الدراسة:

- الأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي في تحليل القوائم المالية للمؤسسات.
- كثرة اهتمام الباحثين بموضوع تقييم الأداء المالي و ذلك لمساعدة الأطراف التي لها صلة مع المؤسسة و المتعاملين معها.

- تعزيز ثقة المساهمين و المتفاعلين و ذوي المصالح مع المؤسسة.

5. أهداف الدراسة:

- التعرف على الأدوات و الأساليب المستخدمة في التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء المالي.
- توضيح أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

- أخذ نظرة حول تطلعات المؤسسة الجزائرية لتقييم أدائها المالي.

6. هيكل البحث:

من دراسة الموضوع دراسة وافية، و الإجابة عن التساؤلات الفرعية المرتبطة بإشكالية البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى دراسة التحليل المالي بشكل عام و ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول إلى مفاهيم حول التحليل المالي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيها أساليب و استعمالات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه، أما المبحث الثالث فقد خصص لمنهجية التحليل المالي و معلوماته.

الفصل الثاني: تناول كيفية تقييم الأداء في المؤسسة، فقد تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية الأداء، أما المبحث الثاني فقد تناول بعض المفاهيم الخاصة بتقييم الأداء، و بخصوص المبحث الثالث فقد ركز على تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

الفصل الثالث: و هو الأخير و الذي يحتوي على دراسة الحالة فقد تم من خلاله إسقاط المعايير الهامة في عملية تقييم الأداء المالي على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و المتمثلة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، حيث تناولنا فيه في المبحث الأول تقديم المؤسسة محل الدراسة، و المبحث الثاني قدمنا فيه تقييم التوازن المالي، تقييم السيولة و اليسر المالي و المردودية.

7. المنهج المتبع في الدراسة:

قصد الإمام بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة، ثم اعتمدنا على منهج دراسة الحالة فيما يخص المؤسسة محل الدراسة.

8. الحدود المكانية و الزمنية للدراسة:

البعد الزمني: خلال هذه الدراسة سيتم تحليل القوائم المالية المستخدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2015، و التي تمت خلال شهر ماي 2016.

البعد المكاني: تم إجراء الدراسة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

9. صعوبات البحث:

خلال القيام بهذه الدراسة واجهنا جملة من الصعوبات منها:

- قلة المراجع المتعلقة بموضوع تقييم الأداء المالي.
- ضيق الوقت الممنوح لإنجاز المذكرة.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

10. الدراسات السابقة:

أ. دراسة تودرت أكلي: تحت عنوان التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأهمية التي تكتسبها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية، و كيف بإمكانها أن تساعد على جعل التسيير المالي أداة لمراقبة التسيير و اتخاذ القرارات ضمن النظرة الإستراتيجية.

ب. دراسة عادل عشي: تحت عنوان الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002 /2001.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المعايير و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، بحيث تستطيع تحقيق أهدافها المسطرة رغم التقلبات و المخاطر المحيطة بها و هذا مايعني إستمراريتها.

ج. دراسة مريخي عبد الرزاق: تحت عنوان التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

هدفت هذه الدراسة إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، أي كيفية تحليل قوائمها المالية بأساليب علمية لمعرفة اتجاه أداؤها المالي و اكتشاف المخاطر قبل وقوعها و تجنبها، و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

الفصل الاول

مدخل إلى التحليل المالي

الفصل الثاني

تقييم الأداء في المؤسسة

الفصل الثالث

دراسة حالة مطاحن الحضنة

—بالمسيلة—

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة يهدف للوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة، و يهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، و لعل التحليل المالي من بين أهم أدوات المنهج العلمي المستخدم في المؤسسة، حيث يستعان به في ترشيد القرارات سواء المتعلقة بالأطراف الداخلية في المؤسسة أو الأطراف الخارجية، من خلال الأساليب و الأدوات التي يضمها، و التي تعتبر من الوسائل المهمة في مساعدة تنفيذ الوظائف المنوطة بإدارة المؤسسة مثل التخطيط و الرقابة، كما هي مهمة للأطراف الخارجية ذات العلاقة بالمؤسسة مثل أصحاب الأموال (الملاك، البنوك...)، و أصحاب الخدمات (عمال، زبائن...)، في سبيل تقييم أداء المؤسسة و ضمان مصالحهم معها، هذا ما جعل من التحليل المالي يحتل مكانة مهمة داخل المؤسسة و خارجها، و تزداد الحاجة إليه يوما بعد يوم في ظل التطور الحاصل في المؤسسة و محيطها الذي يتميز أيضا بالتقلب و التغير المستمر.

و قصد الإمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع التحليل المالي فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم حول التحليل المالي، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى أساليب و استعمالات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه، بينما المبحث الثالث فسننتطرق فيه إلى منهجية التحليل المالي و معلوماته.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات التي تتطلب معرفة معمقة و خاصة وهي دوما في تطور مستمر و يعد من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية و تهتم بها، و للتعرف عليه لابد من التطرق إلى بعض المفاهيم التي تساهم في فهم محتواه، بداية بمفهومه و تطوره و لما له من أهمية و مقومات، بالإضافة إلى أهدافه و أنواعه.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التحليل المالي

أولاً: نشأة التحليل المالي: لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19م، وقد استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة ما بين الفترة 1929 و 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.¹

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، و مع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينيات، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، و عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء 1، دار الهدية العامة، 1998، ص13.

ثانيا: مفهوم التحليل المالي : لقد وردت مجموعة من التعاريف المتعلقة بمفهوم التحليل المالي لمجموعة من الباحثين :

1- محمد أحمد الكايد: " التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير و أسس تهتم بجمع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط المالي للمنشأة و إجراء التصنيف"¹.

2- أحمد مطر: " التحليل المالي عملية يتم من خلالها اكتشاف و اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات"².

3- مفلح محمد عقل: " يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن (عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما) للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر، و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل و يتطلب تقديمها بشكل مختصر و بما يتناسب و عملية اتخاذ القرار"³.

4- فيصل جميل السعايدة و نضال عبد الله فريد: " التحليل المالي هو عبارة عن عملية يتم من خلالها تبيان مواجهة القوة و مواجهة الضعف لدى الشركة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى الشركة"⁴.

و من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي: " التحليل المالي هو عبارة عن علم يعتمد على مجموعة من القواعد، التي تقوم بدراسة مجموعة من البيانات المدونة في القوائم المالية للمؤسسة، و تحليلها و تفسيرها من أجل الكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف في المركز المالي للمؤسسة، و مدى تقدم المؤسسة خلال الفترة المدروسة و التنبؤ بنتائج أعمالها في المستقبل و اتخاذ القرارات اللازمة.

¹ محمد أحمد كايد، الإدارة المالية الدولية و العالمية، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن- عمان، 2010، ص 160.

² أحمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، دار وائل، الأردن، 2000، ص30.

³ مفلح محمد عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص232.

⁴ فيصل جميل السعايدة و نضال عبد الله فريد، الإدارة و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص109.

المطلب الثاني: أهمية و مقومات التحليل المالي

أولاً: أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع. و هو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، و التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع. و بالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع.

و يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:¹

- 1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، و بغض النظر عن طبيعة عملها، ليزود متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- 2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- 3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، و بالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

و تتمثل أهمية التحليل المالي أيضا فيما يلي:²

- 1- متطلبات التمويل و الائتمان حيث وضعت المؤسسات المالية اشتراطات مالية و مستندة قبل منح قروض التمويل و من المعروف أن التمويل الدولي عادة ما يكون منخفض التكلفة إلا أنه كثير متطلبات الحيطة و الحذر، و منذ 1895 أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفي نيويورك مبدأ إلزام المؤسسات التي ترغب في الاقتراض بتقديم بيانات مبوبة بصيغة موحدة حول الأصول و الالتزامات، كما تمت التوصية و لأول مرة

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص24.
² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص136.

على ضرورة تحليل البيانات و ذلك في عام 1906. كما تم إقرار مبدأ القياس الكمي و المقارنة بواسطة النسب المالية سنة 1908.

2- تطور مهنة المحاسبة و التنقيح المستمر للمعايير المحاسبية و التقييس حتى أن هناك إلزاما قويا للبلدان التي ليست لديها معايير محاسبية أن تتبع المعايير الدولية (41 معيارا حاليا) و المعروف أن البلاد التي لها معايير خاصة فتلك المعايير مشتقة أو مطابقة لحد كبير مع المعايير الدولية.

ثانيا: مقومات التحليل المالي

التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف في خلالها تحقيق أغراضه النظرية و العلمية، و لعل أبرز هذه المقومات هي:

1- للوصول إلى الأهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها. هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية مثلة بالبيانات يعتمد عليها المحلل. و التي تعتبر حقائق مرّ بها المشروع في فترة زمنية معينة، تتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات، بالاعتماد على مجموعة من الطرق و الأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حال المشروع و ما سيكون عليه بالمستقبل.¹

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا Scientific Approach يتناسب مع أهداف عملية التحليل. كما أن يستخدم أساليب و أدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمّي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها. و لكي يحقق المحلل المالي المتطلبات و الشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:²

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة و نشاطها و الصناعة التي تنتمي إليها و كذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل و كذلك المتغيرات الكمية و الكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

¹ ولید ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص23.
² محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006 ص 4.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة و مواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى و هو الأهم إلى تشخيص أسبابها و استقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- 3- تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية و الخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك، لا بد و أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً و عملياً مناسباً، و يتميز بخصائص المقدرة الديناميكية، و قادراً على استخدام الأساليب و الوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل و تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.¹

المطلب الثالث: أهداف و أنواع التحليل المالي

أولاً: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يُستند عليها في اتخاذ القرارات، و الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. و عليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:²

- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار و التمويل.
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط و تشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير و الطويل.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد و

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 24.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص ص 21، 22.

المعايير المحاسبية من جانب، و من جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد و التقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم و التحليل.

ثانيا: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، و من أهم هذه الأسس ما يلي:

1- الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:¹

أ- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه و على بيانات المشروع و لغايات معينة يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخليا، و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب - التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و لتحقيق أهدافها، و من أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية. . . الخ

2- البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي و الحاضر، و بناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:²

¹وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص28.
²عبد الحلیم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص166.

أ- التحليل المالي الرأسي:

و هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة و يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.

ب - التحليل المالي الأفقي:

و يتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين. فمثلا صافي ربح عام 1998 كان 30000 و صافي ربح عام 1999 كان 35000، هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر و لكن بين عامين متتاليين. و يعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات.

المبحث الثاني: أساليب و استعمالات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه

إن تعدد أساليب التحليل المالي ساعد في توسيع دائرة استعمالاته، و بالتالي انتفاع جهات عديدة من مخرجاته، و هذا ما يبرز الأهمية التي أصبح يحظى بها التحليل المالي على المستوى الداخلي و المستوى الخارجي للمنشأة.

المطلب الأول: أساليب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجل الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدرة البيانات.

و يقوم التحليل المالي أيًا كانت صورته على منهج المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه و طبيعة و مجال المقارنة على النحو التالي:

1- التحليل الرأسي (التحليل الهيكلي):

يعرف التحليل الرأسي عن طريق التعبير عن كل بند في القوائم المالية كنسبة لبند واحد معين يشار إليه بمبلغ الأساس و الذي يساوي دائما 100%، و هو يعادل إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي، و إيرادات التشغيل في قائمة الدخل، و صافي الزيادة في النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية. فالتحليل الرأسي إذن يعني المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة، و ذلك التحليل عبارة عن دراسة هيكلية تهدف إلى

تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات موحدة أو مشتركة في أساس معين هو إجمالي الأصول أو المبيعات يمكن من خلالها إجراء مقارنات أكثر فائدة.

و يعتمد التحليل الرأسي عموماً على تحويل الأرقام المطلقة الواردة بالقوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث تتم نسبة كل بند من بنود الأصول مثلاً إلى إجمالي الأصول.

ويساعد إجراء التحليل الرأسي على إلقاء الضوء على التغيرات و الاتجاهات الرئيسية أيضاً، و حيث يمكن إجراء المقارنات للنسب الرأسية للقوائم المالية لمنشآت الأعمال مع النسب المثلية لذي المنافسين و متوسطات الصناعة حتى يمكن تحديد مدى الأداء الجيد من خلال الصناعة أو النشاط التي تعمل فيها تلك المنشآت.¹

2- التحليل الأفقي:

و يتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين. فمثلاً صافي ربح عام 1998 كان 30000 و صافي ربح عام 1999 كان 35000، هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر و لكن بين عامين متتاليتين. و يعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات. و يساعد هذا التحليل على:²

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية.
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن و اتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً في المنشأة.
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة و مدى نجاحها.

3- التحليل بالنسب المالية:

و يمكن للتحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية و ذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة و بند آخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى معدة للشركة خلال الفترة المحاسبية نفسها. كأن تتم المقارنة مثلاً بين صافي الربح في قائمة الدخل و قيمة المبيعات في القائمة نفسها ل يتم اشتقاق ما يعرف بنسبة حافة أو

¹ أمين السيد أحمد لطفى، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 329.

² عبد الحلیم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 188.

هامش الربح أو بمقارنة قيمة الربح المشار إليه في قائمة الدخل، بالقيمة الإجمالية للأصول في الميزانية المعدة في نهاية العام نفسه لاشتقاق ما يعرف بالعائد على الأصول.¹

المطلب الثاني: استعمال التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل و اتخاذ القرارات ذات الصلة بها. هذا و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

1- التحليل الائتماني (CREDIT ANALYSIS):

يقوم بهذا التحليل المقرض و ذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. و تقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم و الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، و ذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض و تمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.²

2- التحليل الاستثماري (INVESTMENT ANALYSIS):

يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد و شركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و مقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية و سيولة المنشأة.³

و لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات و حسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

3- تحليل الاندماج و الشراء (MERGER & ACQUISITION ANALYSIS):

ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحدهما.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، مرجع سابق، ص 25.

² مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 233.

³ عليان الشريف و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2007 ص 151.

و في حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدّر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدّر الأداء المستقبلي لها. و في نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبه.¹

4- تحليل تقييم الأداء (PERFORMANCE ANALYSIS):

إن تقييم الأداء في المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها و كفاءتها في إدارة مواردها، و توازنها المالي و سيولتها و هذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.²

5- التخطيط (PLANNING):

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات. و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع.³

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 233.

² عبد الحلیم كراجه و آخرون، مرجع سابق، 2006، ص 158.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 234.

المطلب الثالث: الأطراف المهمة بالتحليل المالي

يشير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها و ذلك عن طريق تحليل القوائم المالية و تفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة، و يمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي بما يلي:¹

1- إدارة المنشأة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال و عرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
- تقييم أداء الإدارات و الأقسام و الأفراد و كذلك السياسات الإدارية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

2- أصحاب المنشأة:

و هم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، و يرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رسمي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام و طبيعة التمويل الداخلي و الخارجي و الربحية و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

3- الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين.

أ- الديون طويلة الأجل:

إن ما يهم الدائنين هنا هو ضمان استرداد أموالهم و حصولهم على فوائد أموالهم و بالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة و مستوى الربحية و كفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

¹ منير شاكر أحمد و آخرون، التحليل المالي، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص 18-19.

ب- الديون قصيرة الأجل:

إن ما يهم الدائنين هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنين هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل و المركز النقدي و السيولة في الوحدة.

4- العاملون في المؤسسة:

و يهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي و ذلك لسببين أساسيين هما:¹

- تعزيز شعور الانتماء و الشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.
- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

5- المصالح الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:²

- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.
- غايات إحصائية.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 237.
² نفس المرجع، ص 237.

المبحث الثالث: منهجية التحليل المالي و مصادره

تتوقف استفادة مختلف الجهات من مخرجات و نتائج التحليل المالي على المنهجية العلمية المتبعة من طرف المحلل المالي، و كذلك دقة و مصداقية المعلومات التي يعتمد عليها كمدخلات للتحليل المالي، و التي تتمثل أساسا في مخرجات النظام المحاسبي.

المطلب الأول: منهجية التحليل المالي

هي الطرق و الأساليب و الإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء و هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب و يمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي كالتالي:

1- تحديد الهدف من عملية التحليل المالي:

يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني و يوفر على نفسه الجهد و العناء و التكاليف الغير اللازمة فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.¹

2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها تحليل القوائم المالية:

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوحي المزيد من الدقة في التحليل و تعرّف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.²

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى أهدافه:³

المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات الذي يتعامل معها.

¹ عليان الشريف و آخرون، مرجع سابق، ص 155.

² مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 240.

³ عليان الشريف و آخرون، مرجع نفسه، ص 155.

4- اختيار أسلوب و أداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:

و من الأساليب و الأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة و معدل دوران النقدية و معدل دوران المخزون السلعي و الرافعة المالية بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.¹

5- استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب:

وتعتبر هذه الخطوة الأصب و الأكثر أهمية، و تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني و الحكمة و المهارة و الجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. و لا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، و التحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، و المهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.²

6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه؛ و لا مانع، حيث يستدعي الأمر، من استعمال أكثر من معيار.

7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة و النسبية.

8- تحليل أسباب الانحراف و تحديدها.

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

و من النادر أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. و في مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلاّ التقليل من حالة التأكد و ليس إلغائها كلياً.

و عند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره و تسلسل منطقته، كما أن عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح، بين تفسيرات و استنتاجات المحلل و الحقائق و المعلومات التي استندت إليها هذه التفسيرات و الاستنتاجات، و ذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى

¹ عليان الشريف و آخرون، مرجع سابق، ص 155.

² مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 241.

استنتاجاته، و ليمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل. هذا و من المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:¹

- معلومات عن خلفية المشروع موضوع التحليل، و الصناعة التي ينتمي إليها و المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه.
- المعلومات المالية و غير المالية المستعملة في التحليل.
- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية و الظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.
- تحديد الإيجابيات و السلبيات الكمية و النوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

المطلب الثاني: مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي

لا يكفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي و الحسابات الختامية بل لا بد من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل و تعتبر البيانات و المعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية، و يمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات و المعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما:

- المصادر الداخلية للبيانات.
- المصادر الخارجية للبيانات.

أولاً: المصادر الداخلية

تنطوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات و المعلومات المحاسبية و الإحصائية و الإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، و يعتبر أهم مصدر من المصادر الداخلية مايلي:²

1- قائمة المركز المالي.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 241.
² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 27.

2- قائمة الدخل.

3- قائمة التدفقات النقدية.

و تعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية. و إضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:¹

1- تقرير مدقق الحسابات.

2- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.

4- بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية.

ثانيا: المصادر الخارجية

وتعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم و التفسير لنتائج التحليل، و يمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي و هي:²

1- بيانات عن حالة المنشأة و سمعتها في الأوساط التجارية.

2- البيانات الصادرة عن أسواق المال و مكاتب السمسرة.

3- الصحف و المجلات و النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسسات الحكومية و مراكز البحث العلمي.

4- المراسلات مع العملاء و المجهزين و تأييدات أرصدة المدينون و الدائنون.

5- المكاتب الاستشارية.

المطلب الثالث: أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في التحليل المالي

تتكون البيانات المالية المنشورة من ثلاث قوائم رئيسية و ما يرفق بها من إيضاحات أو جداول مكملية، و القوائم المالية المقصودة هنا هي:

- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي).

- قائمة الدخل.

¹ منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص 20.

² منير شاكر محمد، مرجع نفسه، ص 21.

- جدول التدفقات النقدية.

أولاً: الميزانية العمومية

تعتبر الميزانية العمومية القائمة الرئيسية المعبرة عن المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة و ذلك لما تحويها من معلومات و بيانات تفصيلية عن محتوياتها المتكونة من الأصول (الموجودات) و الخصوم (المطلوبات) و حقوق المساهمين (رأس المال) و من خلال المعادلة المعروفة باسمها أي معادلة الميزانية العمومية لظرفيها على النحو التالي:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق المساهمين}$$

و تعتبر الميزانية العمومية القائمة الرئيسية ضمن القوائم المالية لما تشكلها من توضيح الصورة التي عليها نشاطات و فعاليات المنشأة الاقتصادية ضمن فترة معينة محددة بكل أقسامها و فروعها. و تختلف بنودها (طبيعة الحسابات الظاهرة في الميزانية) حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة و متطلباتها، و الأهم من ذلك فإن هناك معيار متعارف عليه لتصنيف و تبويب الحسابات الظاهرة في الميزانية بالرغم من اختلاف التسميات و التقسيمات و حسب درجة سيولتها فيبدأ في الجانب الأيمن بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة إلى أن ينتهي بالأصول الثابتة. و نفس الحال في الجانب الأيسر من الميزانية حيث يبدأ بالخصوم سريعة السداد فالتالي تليها و هكذا و تنتهي بحقوق المساهمين كرأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحجوزة.¹

¹ عدنان تايه النعيمي و آخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 71.

الجدول رقم (1): المكونات الأساسية للميزانية العمومية

الأصول	الخصوم و حقوق المساهمين
أولاً: الأصول المتداولة	أولاً: الخصوم المتداولة
1- نقد في الصندوق و لدى البنوك	1- دائنون
2- أوراق مالية متداولة	2- أوراق دفع
3- أوراق القبض	3- قروض قصيرة الأجل
4- مدينون	4- إيرادات مقبوضة مقدماً
5- المخزون	5- مصاريف مستحقة غير مدفوعة
6- إيرادات مستحقة	6- أية خصوم متداولة أخرى
7- مصاريف مدفوعة مقدماً	ثانياً: الخصوم غير المتداولة
8- أية أصول متداولة أخرى	1- قروض متوسطة الأجل
ثانياً: الأصول الثابتة	2- قروض طويلة الأجل
1- الأراضي	3- سندات
2- المباني	4- أية خصوم غير متداولة أخرى
3- الأثاث	ثالثاً: حقوق المساهمين
4- الآلات و المعدات	1- أسهم عادية
5- شهرة المحل	2- أسهم ممتازة
6- أية أصول ثابتة أخرى	3- احتياطات
	4- أرباح محجوزة
	5- أية حقوق مساهمين أخرى
مجموع الأصول	مجموع الخصوم و حقوق المساهمين

المصدر: عدنان تايه النعيمي و آخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008،

ص 72.

ثانيا: قائمة الدخل

و توضح الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية، مقارنة بالمصروفات المستنفدة في تحقيقها مع صافي نتيجة أعمال الفترة إن كانت ربحاً أو خسارة ثم بعد ذلك أوجه توزيع الأرباح و ما يتم احتجازه منها.¹

و تعتبر قائمة الدخل حساب ختامي ضروري و ملحق للميزانية و يساعد على معرفة التغيرات الطارئة على حقوق المالكين من خلال ممارسة العمليات التشغيلية و تعتبر ضرورية من أجل تقييم الأداء و دراسة الكفاءة الإنتاجية.²

وكما هو الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي لا بد أيضاً من توفر بعض الشروط في قائمة الدخل لجعلها مناسبة لأغراض التحليل المالي من قبل رجال الأعمال. فبالإضافة لشروطها الشكلية لا بد هنا أيضاً من مراعاة مبدأ الأهمية النسبية و مبدأ الإفصاح المناسب سواء في تبويبها أو في دمج عناصرها و ذلك بكيفية تحقق مايلي:³

- الإفصاح عن الإيرادات حسب مصدرها، مما يتطلب إظهار إيراد المنشأة من نشاطها العادي مستقلاً عن إيراداتها المحققة من مصادر أخرى. و هذا ما يستدعي بالمقابل إظهار مصروفات النشاط مستقلة عن المصروفات و الخسائر الأخرى.
- الإفصاح عن كل من مجمل ربح النشاط، و صافي ربحه في بندين مستقلين و ذلك قبل الوصول إلى صافي الربح العام.

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 7.

² منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص 16.

³ محمد مطر، مرجع نفسه، ص 7.

الجدول رقم (2): قائمة الدخل

البيان	جزئي	كلي
إجمالي المبيعات		Xxx
يطرح:		
مردودات المبيعات	XX	
مسموحات المبيعات	XX	
صافي المبيعات		XX
يطرح: تكلفة المبيعات		XX
إجمالي الربح		XX
يطرح: المصاريف التشغيلية		
المصروفات الإدارية	XX	
مصروفات البيع و التوزيع	XX	
الاستهلاك	XX	
صافي الربح التشغيلي		
يضاف إيرادات أخرى	XX	
يطرح مصروفات أخرى	XX	
صافي الدخل قبل الضريبة		XX
يطرح مخصص الضريبة		XX
صافي الدخل بعد الضريبة		XX

المصدر: عدنان تايه النعيمي و آخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 78.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

تستخدم هذه القائمة لدراسة التدفقات الماضية من أجل معرفة استخدامات الأموال و الطريقة التي تم بها تمويل تلك الإستخدامات فهي بالإضافة إلى كونها مفيدة في دراسة الماضي فهي ضرورية عند التخطيط للمستقبل أيضا، و تتطلب القائمة وجود ميزانيتين عن فترتين مختلفتين للمقارنة بينهما، و حين تظهر هذه التغييرات يكون من الواضح لدى المحلل المالي أن هذه القائمة تظهر استخدامات الأموال و مصادر الحصول عليها و الإدارة المالية تهدف في هذا المجال إلى تحقيق الاستخدام الأفضل للأموال التي تحت تصرف الشركة و اللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.¹

لذا يجب على المنشأة إعداد قائمة التدفقات النقدية و عرضها كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم فيها عرض القوائم المالية، حيث يهتم مستخدمو القوائم المالية للمنشأة بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها في توليد و استخدام النقدية و ما في حكمها، و ذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة، و لا شك أن المنشأة تحتاج للنقدية للقيام بعملياتها و سداد التزاماتها و توفير عائد للمستثمرين.²

و يمكن إعداد هذه القائمة في ثلاث صور حسب الغرض من إعدادها:³

1- كأن تعد بشكلها التقليدي الذي يوضح مصادر الأموال المتاحة للمنشأة من جميع المصادر و كذلك أوجه استخداماتها في جميع المجالات. و يطلق على القائمة المعدة بهذا الشكل و بصورة متوازنة "قائمة مصادر الأموال و استخداماتها".

2- كما يمكن إعدادها بشكل آخر يبرز التغييرات الحادثة في صافي رأس المال العامل فقط. فتسمى حينئذ قائمة مصادر و استخدامات رأس المال العامل أو قائمة التغييرات في المركز المالي.

3- و يمكن إعدادها في صورة ثالثة تلخص التغييرات الحادثة فقط في البنود التي تترك آثاراً على النقدية بمعنى أن التركيز هنا يكون على التدفقات النقدية و ليس التدفقات المالية و على المركز النقدي للمنشأة لا مركزها المالي. و القائمة بشكلها الأخير كما تتمثل بالجدول رقم (3) تدعى قائمة التدفقات النقدية و هي الأكثر استخداماً في العصر الحاضر.

¹ عدنان تايه النعيمي و آخرون، مرجع سابق، ص 81.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 276.

³ محمد مطر، مرجع سابق، ص 8.

الجدول رقم (3): قائمة التدفقات النقدية

بيان	جزئي	كلي
<p>التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية</p> <p>النقدية المحصلة من العملاء</p> <p>النقدية المدفوعة للموردين</p> <p>النقدية المدفوعة للمصروفات</p> <p>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية</p> <p>التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية</p> <p>نقدية محصلة من بيع أراضي</p> <p>نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الأجل</p> <p>النقدية المدفوعة لشراء آلات و معدات</p> <p>النقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الأجل</p> <p>صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية</p> <p>التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية</p> <p>نقدية محصلة من اقتراض طويل الأجل</p> <p>نقدية محصلة من إصدار أسهم</p> <p>توزيعات أرباح نقدية</p> <p>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية</p> <p>صافي التدفق النقدي خلال العام</p> <p>يضاف: رصيد النقدية في بداية العام</p> <p>رصيد النقدية في نهاية العام</p>	XX	XXX
	(XX)	
	(XX)	
	XX	XXX
	XX	
	(XX)	
	(XX)	
	XX	XXX
	XX	
	(XX)	
	XXX	
	XXX	
	XXX	
	XXX	

المصدر: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخي و أهميته، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه و أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها و التي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، و بالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، و ازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة و ذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها.

تمهيد:

يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، لذا نال ولا يزال ينال الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين و المفكرين في مجال إدارة الأعمال، فعملية قياس و تقييم الأداء تكتسب أهمية بالغة كونها المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد الاتجاه الصحيح للمؤسسة، و إبراز مدى نجاح إستراتيجيتها و بلوغ أهدافها.

يتصف الأداء بكونه مفهوماً واسعاً و متطوراً، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظراً لتغير و تطور مواقف و ظروف المؤسسات بسبب تغير ظروف و عوامل بيئتها الداخلية و الخارجية على حد سواء، و يشير.

و الأداء في عمومته هو ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما هو مخطط لها، بحيث يتصف بالشمولية و الاستمرار و من ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة و بقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المرغوب.

ومما سبق تبرز أهمية تقييم الأداء في المؤسسة، و الذي سنتناوله في هذا الفصل من خلال التطرق إلى ماهية الأداء في المبحث الأول، ثم التعرّيج على مفاهيم حول تقييم الأداء في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتم التطرق فيه إلى تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء

يعد مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعاً و استعمالاً في حقل اقتصاد و تسيير المؤسسات، نظراً للأهمية التي يحظى بها على مستوى الفرد و المؤسسة على حد سواء باعتباره يمثل هدفاً لكل منهما، بحيث يسعيان إلى تحسينه و تطويره، كونه يعكس مستوى النجاح الذي تحققه المؤسسة و كذلك الفرد.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهومًا شموليًا و هامًا بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام و يكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع و حقول المعرفة المحاسبية و الإدارية، و على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت الأداء و تقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني و بمناقشة المستويات التي يحلل عندها و القواعد الأساسية لقياسه و يعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء و قياسه و التي يستخدمها الباحثون مع القول أن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف و اتجاهات الباحثين في دراستهم و يتضح ذلك في بعض التعاريف التالية.¹

التعريف الأول: الأداء هو تحقيق أهداف المنظمة بغض النظر عن طبيعة و اختلاف هذه الأهداف، و الأداء على مستوى الفرد هو قيام المشتغل بتنفيذ أعماله و واجباته المكلف بها من قبل المنظمة، أي أنه يعني النتائج التي يحققها الفرد للمنظمة نتيجة للعمل المؤدى.²

التعريف الثاني: فحسب khemkhem وضح مفهوم الأداء كما يلي: أداء مركز مسؤولية (ورشة، وحدة، مؤسسة... الخ. و يعني الفعالية الإنتاجية، حيث يحقق هذا المركز الأهداف التي سبق و أن سطرها.³

التعريف الثالث: أما ph.Lorino فيعرض مفهوم الأداء من خلال التعريفين الآتيين:⁴

أولاً: لا يمكننا أن نتحدث عن الأداء المتميز في المؤسسة إلا إذا تمكنا من تحسين الشئ: القيمة – التكلفة، بمعنى تحسين خلق الثروة. و لا يعني هذا بأن نعمل على رفع القيمة أو تخفيض التكاليف بمعزل عن بعضها.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 89.

² عبد الكريم أحمد جميل، إدارة الموارد البشرية، ط1، الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 141.

³ ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، بدون سنة، ص 12.

⁴ Ph. Lorino : méthodr et pratique de la performance, édition D'organisation, paris 2001, p19.

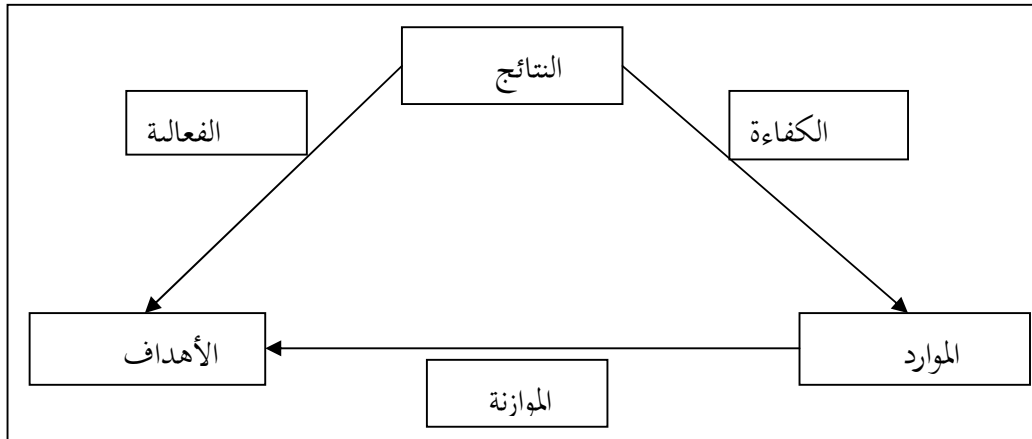
هذه الثنائية يمكن التعبير عنها بمصطلح القيمة المضافة، و التي تمثل الزيادة في القيمة التي تضيفها المؤسسة إلى السلع و الخدمات التي تتحصل عليها من الغير.

ثانيا: لا يمكننا أن نتحدث عن أداء مؤسسة إلا إذا تمكنا من تحقيق الأهداف الإستراتيجية، و هو ما يعني أن المؤسسة الناجحة هي المؤسسة التي تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة و المعبر عنها بالنتائج المتوصل إليها مقارنة بمنافسيها في القطاع، أخذا بعين الاعتبار الموارد اللازمة لذلك (بمعنى أقل هدر للموارد).

التعريف الرابع: الأداء هو النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها و في هذا السياق يعبر عن الأداء بكونه "انعكاس لقدرة منظمة الأعمال و قابليتها على تحقيق أهدافها، إذ يعبران عن الأداء بكونه "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد.¹

التعريف الخامس: بينما يرى Bartoli² بأنه يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين عناصر: نتائج، موارد، أهداف، و الأبعاد: الكفاءة، الفعالية، و الموازنة. و يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مثلث الأداء

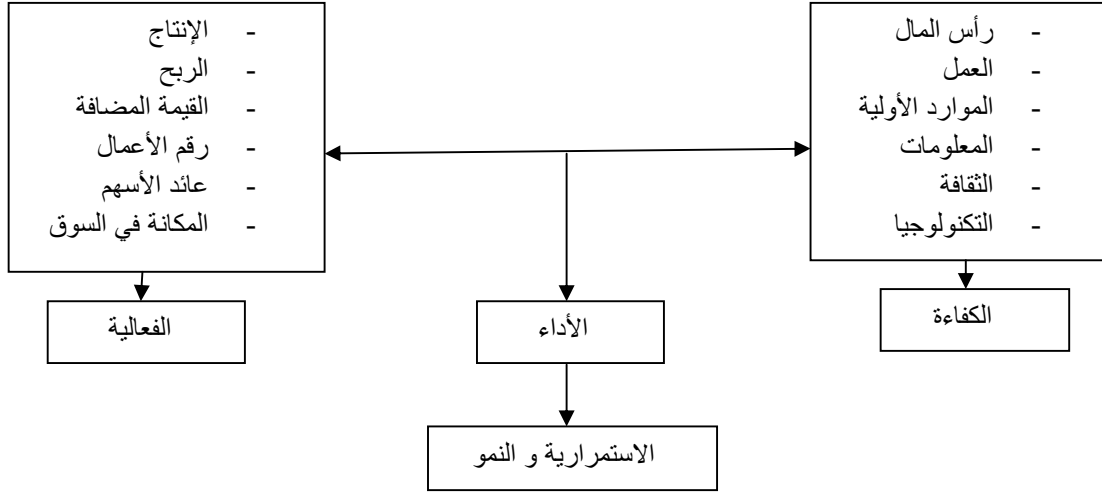


المصدر: ناصر دادي عدون و عبد الله قويدر الواحد، مرجع سابق، ص 13.

ويعرف الأداء انطلاقا من البعدين (الكفاءة و الفعالية) معا بأنه: العلاقة بين النتيجة و الجهود، و هو أيضا معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين حالة أو درجة بلوغ الغايات و الأهداف و المعايير و الخطط المتبعة من طرف المنظمة. و الشكل الموالي يوضح مفهوم الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية:

¹ طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 38.
² A. Bartoli : le management dans l'organisation publique, édition Dunod, 1997, p78.

الشكل رقم (2): الأداء من منظور الكفاءة و الفعالية



المصدر: برحومة عبد الحميد، تمار توفيق، أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول منشورات مخبر السياسات و الإستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 10-11 نوفمبر 2009، ص 563.

المطلب الثاني: مكونات الأداء

نظرا لارتباط مفهوم الأداء بمدى النجاح في تحقيق الأهداف المحددة، فإن تحقيقها يرتبط بمفهوم كفاءة و فعالية المؤسسة و تختلف الكفاءة و الفعالية بمدى النجاح في تحقيق تلك الأهداف.

1_ الكفاءة في الأداء: يعني هذا المصطلح ما يعنيه "فعل أشياء على نحو صحيح" أي أن هذا المفهوم يستخدم عندما يتعلق الأمر بموارد المؤسسة المستعملة أو مدخلات النظام، أي بالاستغلال العقلاني لها مثلا مقارنة قيمة بيع الإنتاج أو الخدمات المنجزة بتكلفة الموارد التي إستلزمتهها. فالكفاءة تعني الطريقة الاقتصادية التي يتم بها إنجاز العمليات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف، و يعبر عنها عادة بنسبة المخرجات إلى المدخلات، فمصطلح الكفاءة يستخدم عادة لدى التعرض لبعده الأداء المتعلق بالعملية الإنتاجية (الإنتاجية و التكاليف).¹

¹ ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مرجع سابق، ص ص13- 14.

يرى كثير من الكتاب أن الكفاءة تشير إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحويل عناصر المدخلات إلى مخرجات. كما يرى البعض أن الكفاءة يمكن التعبير عنها بأفضل علاقة هندسية و فنية بين المدخلات و المخرجات و ينطوي هذين التعريفين على عدة جوانب هامة من وجهة نظر الرقابة تتمثل في الآتي:¹

- ضرورة تحديد الخصائص و العلاقات الفنية المباشرة بين كل عنصر من عناصر المدخلات و المخرجات تحديدا دقيقا وفقا لدالة الإنتاج المتبعة.
- ضرورة تحديد المواصفات المعيارية و الإجراءات التفصيلية للأداء طبقا للعلاقات السابقة بشكل يفي بمتطلبات معايير جودة التماثل.
- صياغة معايير تكلفة الأداء وفقا للمواصفات المطلوبة على أن تكون هذه المعايير جارية و يمكن الوصول إليها، و أن تكون معبرة عن أفضل العلاقات القائمة بين عناصر المدخلات و المخرجات على مر الزمن.
- مقارنة نتائج الأداء الفعلي بالأداء المخطط وفقا للمعايير الموضوعية، و تحديد الفروق التي تعبر عن كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام و استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة للحصول على ما تم تحقيقه من مخرجات.

فالكفاءة تعني الوصول إلى الأهداف الموضوعية مع وجود تحسينات في المدخلات كتخفيض التكلفة و اختصار مدة المشروع. و يمكن قياس الكفاءة بالمعادلة التالية:²

$$\text{الكفاءة} = 100 \times \frac{\text{الموارد المستخدمة}}{\text{الموارد المخططة}}$$

حيث تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتوفرة بين يديها من رأس مال و آلات و مواد خام و عمالة بالمقارنة مع الموارد المخطط لها من نفس عناصر المدخلات.

¹ عطية عبد الحي مرعي، المحاسبة الإدارية أساسيات التخطيط و اتخاذ القرارات و الرقابة و تقييم الأداء، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص ص 58-59.

² محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم و تطبيقات، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص 227.

2_ الفعالية: تتعلق الفعالية بأهداف المنظمة و نتائجها، و بالتالي يمكن تعريف الفعالية على أنها نسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة، و ذلك حسب الصيغة التالية:¹

قيمة أو كمية المخرجات الفعلية

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{قيمة أو كمية المخرجات الفعلية}}{100 \times \text{قيمة أو كمية المخرجات المتوقعة}}$$

قيمة أو كمية المخرجات المتوقعة

من الصيغة المذكورة أعلاه، يمكن استنتاج أن الفعالية تركز على جانب المخرجات فقط من العملية، بالتالي فهي تقيس مدى تحقيق المنظمة لأهدافها و للنتائج المرغوب فيها.

3_ العلاقة بين الكفاءة و الفعالية في الأداء: قد يظهر كلاهما مرادفا للآخر، إلا أنهما في الحقيقة مختلفان من حيث المعنى المؤدى لكل منهما كما سبق و أن ذكرنا، فقد نقول عن آلة أنها ذات كفاءة إذا أنتجت كمية معينة من المخرجات باستهلاك أقل من المدخلات أو التي تنتج أكثر مخرجات ممكنة انطلاقا من كمية معطاة من المدخلات. أما الفعالية فيتم تقييمها انطلاقا من أهداف المؤسسة، إلى أي حد تم تحقيق النتائج المقدره أو المرغوبة. أي تقييم الفعالية بدلالة مقارنة بين حجم النشاط المحقق و الهدف المسطر مسبقا و تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن نجد:²

- مسؤولا فعلا و غير كفاء: أي نجح في تحقيق الأهداف التي أسندت له، لكن بتكلفة أكبر مما كان متاح له.
- مسؤولا غير فعال و لكنه كفاء: لم يتجاوز المتاح له من الموارد في تحقيق الأهداف لكن بالمقابل لم يحقق كل المنتظر منه، أي التزم بالكمية المحددة من الموارد، فلم يستطع تحقيق الأهداف المنتظرة.
- مسؤولا غير فعال و غير كفاء: استهلك كمية أكبر من الموارد دون تحقيق الأهداف المنتظرة، أي الفشل في الوصول للهدف مع استغلال كلي للموارد و استهلاك أكبر تكلفة.

¹ محفوظ أحمد جودة، نفس المرجع، ص 228.
² ناصر دادي عدون، عبد الله قويد، مرجع سابق، ص 15.

المطلب الثالث: أنواع الأداء

إن تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، و معيار الطبيعة.

أولاً: حسب معيار المصدر

وفقاً لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الداخلي و الأداء الخارجي.

1_ الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساساً من التوليفة التالية:¹

- **الأداء البشري:** هو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة و تحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:** و يكمن في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة.

2_ الأداء الخارجي: هو الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة. فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه و لكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، فارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة انخفاض أسعار المواد و اللوازم، و الخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالسلب أو بالإيجاب.²

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها و هذا سهل إذا تعلق الأمر بتغيرات كمية أين يمكن قياسها و تحديد أثرها و لعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل.

¹ عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 17.
² عيش نبيل، محاسبة المسؤولية و قياس الأداء في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013، ص 30.

ثانيا: حسب معيار الشمولية

ينقسم الأداء حسب معيار الشمولية إلى قسمين أداء كلي و أداء جزئي¹:

1_ الأداء الكلي: و هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر و الوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، و لا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، و في إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كفاءات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاتمالية، الشمولية، الأرباح، النمو...إلخ.

2_ الأداء الجزئي: و هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة و ينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التمويل أداء وظيفة الإنتاج و أداء وظيفة التسويق. إلا أن الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أداء أنظمتها الفرعية فدراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دراسة أداء على مستوى مختلف وظائفها.

ثالثا: حسب معيار الطبيعة

تمارس المنظمة عادة نشاطها في مجالات أداء مختلفة، تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية و إدارية.²

- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية بلوغها و تمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها و يتم قياسه باستخدام مقاييس الربحية.
- **الأداء الاجتماعي:** يعد الأساس لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، حيث يتميز هذا النوع بنقص المقاييس الكمية المتاحة لتحديد مدى مساهمة المنظمة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها و بين الجهات التي تتأثر بها، مما يزيد من صعوبة إجراء التقييم الاجتماعي للأداء.

¹ عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خبضر – بسكرة، 2001، ص 89.

² هياج عبد الرحمان، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 7_8.

- الاداء الإداري: يتمثل الجانب الثالث من جوانب الأداء في منظمات الأعمال في الأداء الإداري للخطط و السياسات و التشغيل بطريقة ذات كفاءة و فعالية، و يتم تحقيق ذلك بحسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق أعلى المخرجات الممكنة. و لتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات و كذلك البرمجة الخطية...

رابعاً: حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار و بشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف و النشاطات التي تمارسها المؤسسة. إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة و التي يمكن حصرها في الوظائف التالية:

1_ أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، و تحقيق معدل مردودية جيد و تكاليف منخفضة.¹

2_ أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، و إنتاج منتجات بجودة عالية و بتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها و تخفيض نسبة توقف الآلات و التأخر في تلبية الطلبات.²

3_ أداء وظيفة الأفراد: يعتبر المورد البشري أهم مورد في المؤسسة و من خلاله يتم تحريك الموارد الأخرى و توجيهها بما يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة، و هذا يعني أن بقاء و استمرار المؤسسة مرهون بأداء العامل البشري و هذا الأداء يبنى على الكفاءات و اختيار ذوي المهارات العالية حيث فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب و الوقت المناسب.³

¹ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² المرجع نفسه

³ محمد سليمان، الابتكار التسويقي و أثره على تحسين أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، فرع التسويق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص 119.

4_ أداء وظيفة التموين: يتمثل أداءها في تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، و الحصول على المواد بجودة عالية و في الآجال المحددة و بشروط مرضية و الحصول على آجال التسديد الممنوحة للعملاء و تحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.¹

5_ أداء وظيفة التسويق: يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها حجم المبيعات، الحصة السوقية، رضا العملاء، شهرة العلامة و مدى توقعها في ذهن المستهلكين...إلخ.²

¹ هياج عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 7.
² محمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 119.

المبحث الثاني: مفاهيم حول تقييم الأداء

إن نجاح أي مؤسسة أو عدم نجاحها متوقف على قدرتها في تحقيق غايتها و أهدافها التي سطرتها، حيث تعتبر عملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية المرحلة الأخيرة في مراحل العملية الإدارية، و ذلك لأنها تعبر عن الحكم و النتيجة النهائية خلال فترة معينة.

لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى: مفهوم و أهداف تقييم الأداء و مبادئه و خطواته بالإضافة إلى الخصائص التي تعمل على تقييمه.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء و أهدافه

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

تعددت تعريفات تقييم الأداء و اختلفت من بحث لآخر، وهذا ما تبينه بعض هذه التعاريف التي تطرقت لتقييم الأداء.

يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة. وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي و ما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاءة الإنتاجية و الإدارية للمشروع، و يتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط و ذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها المشروع كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي حققها المشروع و مقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو إظهار الانحرافات و تحليل أسبابها و العمل على تفاديها مستقبلاً.¹

و يعني كذلك تقييم الأداء الحصول على حقائق أو بيانات من شأنها أن تساعد على تحليل و فهم تقييم أداء العامل لعمله و تقييم مسلكه، و تقدير مدى كفاءته لعمله و هيبته العلمية و النهوض بالواجبات و المسؤوليات المناطة إليه حاضرا و مستقبلا، و هذا يستلزم معرفة هذه القدرات حتى تستطيع المنظمة توظيف هذه القدرات و الطاقات بالأسلوب الأمثل الذي يحقق أهداف المنظمة مع مراعاة أن يحقق أهداف المنظمة لتحقيق رغبات ما ينشد إليه القرار في المنظمة.²

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² طوبينة ليلي، تقييم الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة من خلال التكامل بين المؤشرات المالية و غير المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013، ص 28.

تعتبر عملية تقييم الأداء من السياسات الإدارية الهامة المعقدة فهي مهمة، لأنها الوسيلة التي تدفع الإدارات للعمل بجدية و نشاط حيث تجر الرؤساء على مراقبة و ملاحقة أداء مرؤوسيههم بشكل مستمر ليتمكنوا من تقييم أدائهم كما أنها تدفع المرؤوسين للعمل بنشاط و كفاءة ليظهروا بمظهر أدائهم أمام رؤسائهم كما أنها معقدة لأن تقييم أداء بعض العاملين صعب قياسه لطبيعة العمل الذي يتسم بطابع الإنتاجية غير الملموسة و التي يصعب تقييمها، و خاصة تلك الأعمال التي تعتمد على الطاقة الذهنية و العقلية مثل الأعمال الإدارية، و أعمال المشرفين، و أعمال البحوث، و غيرها حيث الاعتماد الأساسي في عملية تقييم الأداء فيها على ملاحظات الرئيس المباشر، و رأيه الشخصي في بعض الصفات التي ينتفع بها العامل.¹

ثانيا: أهداف تقييم الأداء

تتجلى أهداف تقييم الأداء فيما يلي:²

- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية و الكفاءة و بالتالي فهو أشمل من أي منهما و في كلتا الحالتين تستطيع المنشأة أن تواصل البقاء و الاستمرار في العمل.
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية و موضوعية.
- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ و ذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا في المنشأة من مدة لأخرى و مكانياً بالنسبة للمنشآت المماثلة.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المنشآت المختلفة و هذا بدوره يدفع المنشأة لتحسن مستوى أدائها.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة و تحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.
- إن تقويم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

¹ نوري منير، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة، ص 236-237.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء

إن تقييم الأداء لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال القيام بعدد من الخطوات، وهي كالتالي:¹

- وضع المعايير التي سوف تستخدم في قياس الأداء.
- قياس الأداء الفعلي و مقارنته مع الأداء المخطط.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

و هناك خطوات أخرى لتقييم الأداء و تتمثل في:²

- تحديد و توثيق توصيف الوظائف إذا لم يكن قد أنجز سابقا على أساس متطلبات العملية و الصفات الشخصية. هذه المعلومات يجب أن تشمل تحديد:
 - الأنشطة التي سيضطلع بها في أداء المهام.
 - احتياجات الفرد بالنسبة لتحديد الأنشطة، من حيث الخبرة و المهارات و التدريب.
 - متطلبات تنمية الفرد، من حيث التدريب و التنمية الشخصية.
- ترجمة أهداف و خطط العملية، و تدريب الأفراد و متطلبات التنمية في مقاييس أداء شخصية.
- تحديد أهداف الأداء القائم على أساس الخصائص و القدرات المطلوبة و المرغوبة.
- وضع خطط من أجل تحقيق أهداف الأداء الشخصي.
- إدارة الأداء. و هذا يشمل:
 - تخطيط المهام على أساس اليوم أو الأسبوع.
 - قياس أداء المهام.
 - مراقبة أداء المهمة مقابل الأهداف باستخدام المعلومات لكل من المقاييس الكمية النوعية على أساس يومي أو أسبوعي.
 - إعطاء المعلومات إلى الأفراد و الخاصة بتنفيذ و أداء المهام.
 - منح الاعتراف للأفراد ذوي الأداء المتميز.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² إسماعيل إبراهيم القرزاز و آخرون، six sigma و أساليب حديثة أخرى في إدارة الجودة الشاملة، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 191.

- تقييم الأداء مقابل مجموعة المقاييس التي وضعت لهدف المقارنة بصورة رسمية. تستخدم المقارنة مع الأهداف لغرض:

- تحديد مجالات التحسين.
- تحديث خطط العمل.
- تحديث أهداف الأداء.

المطلب الثالث: خصائص تقييم الأداء

حتى تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق النتائج و الأهداف المنوطة بها، لابد من توفر مجموعة من الخصائص التي تساعد على التقييم الجيد و الفعال للأداء، و ترتبط هذه الخصائص ارتباطا وثيقا بنظام التقييم داخل المؤسسة، و على العموم هناك ثلاثة خصائص أساسية هي: الاستمرارية، الشمولية، المرونة.

1_ الاستمرارية:

و تعني أن يتم التقييم الشامل بصفة مستمرة و منتظمة في إطار إجراءات و توجيهات تسمح بتوضيح العمل و القيام بالتصحیحات اللازمة.¹

2_ شمولية الأداء:

إن الأداء يتسع ليشمل كل نشاط إنساني كالمدارس و التجمعات و الفرق الرياضية، و الأنشطة الصحية و الإدارات الحكومية، و المناسبات الاجتماعية و السياسية و غيرها من النشاطات في أي مكان من العالم يتفاعل به الناس مع بيئتهم لإنتاج الآثار المطلوبة.²

و قد أشار إلى ذلك ارمسترونغ و بارون سنة 1998 بأن المنهج الإستراتيجي المتكامل يتعين أن يهدف إلى الارتفاع بفاعلية المنظمات من أجل تحسين أداء الأشخاص الذين يعملون فيها و تطوير قدرات الفرق و الأشخاص المساهمين فيها. و من الممكن أن يوفق العاملون بين الأهداف الشخصية و أهداف المنظمة و زيادة الإنتاجية و الربحية فيها و يؤدي إلى تفعيل الأداء الذاتي في نفس الوقت.

¹ مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 68.

² مجيد الكرخي، موازنة الأداء و آليات استخدامها في وضع تقييم موازنة الدولة، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 144-145.

و هذا يتطلب ما يلي:

- 1- تحليل وظيفة كل مهمة.
- 2- تعريف المهمة من حيث الغرض، و العملاء، و المنتجات و النطاق.
- 3- تحديد الأهداف الأساسية المستمرة و معايير الأداء الوظيفي لكل وظيفة.

3_ المرونة:

و تعني المرونة تأقلم تقييم الأداء مع التطورات المحيطة و مع المعطيات المستجدة، ما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.¹

¹ مريخي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 68.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

بعد ما تم التطرق إلى مفهوم الأداء في المؤسسة و تغطية بعض جوانبه في المبحث الأول و التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء و أهدافه و خطواته و خصائص تقييمه في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسنعرج فيه تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية و سيقسم هذا المبحث إلى:

- مفهوم تقييم الأداء المالي.
- الأهداف المالية للمؤسسة.
- معايير الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

أولاً: الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.¹

ثانياً: تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبية و الإدارية، و ذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشآت الأعمال قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها و التنافس عليها و من هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول و تحقيق العوائد القصوى و ديمومة و استمرار المنشأة و نموها و تطورها و ذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر و غير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشآت الأعمال و لهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات و بيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 45.

أهداف المنشأة و التعرف على اتجاهات الأداء فيها و لهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة و نجاحها و مستقبلها.¹

المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة

إن التطرق إلى دراسة أهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات و معايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، و بصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية: التوازن المالي، السيولة و اليسر المالي، المردودية، إنشاء القيمة.

أولاً: دراسة التوازن المالي

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الأصول و الخصوم، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة و القدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، و أن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل و كذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة، و بالتالي التناظر بين الموارد المالية في الميزانية و استخدامها يعبر عنه بالتوازن المالي.²

و يتم دراسة التوازن المالي وفق المدخل التالي:

– الدراسة الساكنة للتوازن المالي.

I. الدراسة الساكنة للتوازن المالي: و يتم دراسة التوازن المالي وفق هذا المدخل من خلال ثلاث مؤشرات

أساسية تتمثل في: رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة.

1_ رأس المال العامل: يعرف على أنه الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة، الذي يغطي به جزء من

الأصول المتداولة، حيث يعتبر كتمويل جزء من دورة الاستغلال برأس مال ثابت، كما يعتبر هامش أمان بالنسبة

للمؤسسة، و يحسب بطريقتين:³

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 94.

² حنان سيدروحو، دور سلوك الخزينة لتحقيق التوازن المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2014، ص 17.

³ محمود عبد الحلیم الخلیفة، التحليل على باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 79.

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

عند حساب رأس المال العامل نصادف ثلاث حالات تتمثل في:

أ_ إذا كان رأس المال العامل موجب: هذا مؤشر لوضع مالي جيد من حيث التوازن المالي، و يمكن القول أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة إضافة إلى تحقيق هامش أمان يمكنها من مواجهة الاحتياجات في الأجل القصير، لذا يتوجب على المؤسسة أن تحدد القيمة المثلى لرأس المال العامل بحيث تضمن تحقيق التوازن المالي و في المقابل لا تؤثر سلباً على مردوديتها.

ب_ إذا كان رأس المال العامل معدوماً: و هي حالة نادرة الحدوث فهي تعد الحالة المثالية لكن هذا لا يعني أنها مناسبة، فهي حالة غير مناسبة لدونها من خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل، لأنها لا تملك مصدر تمويل مستقبلي.

ج_ إذا كان رأس المال العامل سالباً: على المؤسسة تفادي هذه الوضعية فالأموال الدائمة تعد غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، لذا يستوجب على المؤسسة البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل و بالتالي مواجهة الصعوبات و ضمان التوازن المالي.

2_ احتياجات رأس المال العامل: و تعرف بأنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلاً خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، و هي تمثل الفرق بين إجمالي قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقق من جهة و من جهة أخرى الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية، و تحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة
= (قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقق) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

أو

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

و يترتب عن حساب احتياج رأس المال العامل ثلاث حالات متمثلة في:

أ_ **احتياجات رأس المال العامل موجبة:** تحدث عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعدها إلى الموارد الأخرى، لذا لا بد للمؤسسة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز.

ب_ **احتياجات رأس المال العامل معدومة:** وهي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.

ج_ **احتياجات رأس المال العامل سالبة:** هي الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

3_ الخزينة: تعد الخزينة من أهم المقاييس التي يتم بها قياس السيولة المالية في المؤسسة الاقتصادية، إذ تعبر الخزينة عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها اليومية، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة باستثناء السلفات المصرفية أو الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بطرح احتياجات رأس المال العامل من الهامش، و تحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

و ترتبط وضعية الخزينة بحجم كل من رأس المال العامل و إحتياجات رأس المال العامل، و هي بذلك تأخذ ثلاث حالات هي:²

أ_ **الخزينة موجبة:** إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية. و عليه يجب على المؤسسة

¹ ناصر دادي عدون، كفييات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص 25.
² باديس بن يحيى بوخلوه، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص 37.

أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظم قيم استغلالها عن طريق شراء المولد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

ب_ **الخزينة سالبة:** إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، و بالتالي فهي في حالة عجز.

ج_ **الخزينة صفرية (مثلى):** إذا كان رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل، و هذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي و لكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا.

ثانيا: دراسة السيولة و اليسر المالي

I. الدراسة الساكنة للسيولة و اليسر المالي

1_ **مفهوم السيولة:** يستعمل مصطلح السيولة للتعبير عن النقد الجاهز، أو عن سيولة المنشأة، أو عن سيولة الأصل، و نعي بالنقد الجاهز صافي التدفق النقدي، الذي يمثل التدفق النقدي الداخلة للمنشأة مطروحا منه التدفق النقدي الخارج منها، و تعني سيولة المنشأة وجود أموال سائلة، نقدية و شبه نقدية، كافية و متوفرة في الوقت المناسب لتلبية التزامات المنشأة قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، و تلبية متطلبات دورتها التشغيلية، و مواجهة الحالات الطارئة، أما بالنسبة لسيولة الأصل فتعني سهولة و سرعة تحويله إلى نقد جاهز و بأقل ما يمكن من خسائر.¹

أ_ حساب نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، و يهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة و ذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة و الملاك، و لكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلا أن مقاييس السيولة التي تعبر عنها يمكن أن تصبح عديمة الفائدة و يرجع ذلك إلى أنها تعتمد على الأصول و الالتزامات (الخصوم) قصيرة الأجل التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها.²

¹ محمد صالح الحناوي، رسمية ذكي قريبا، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرار، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة، ص 34-35.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 68_69.

- نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول المتداولة: الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير أما الالتزامات الجارية فهي تلك الالتزامات التي يجب سدادها في فترة زمنية قصيرة نسبية و يعرف الفرق بين هذين العنصرين بصافي رأس المال العامل و الذي يقيس حجم النقدية المتاحة (أو شبه النقدية) و الذي يمكن للمنشأة أن تلجأ إليه لذلك قد يكون من المفيد أن ننسب صافي رأس المال العامل و الذي يقيس حجم النقدية المتاحة و الذي يمكن للمنشأة أن تلجأ إليه لذلك قد يكون من المفيد أن ننسب رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول كالتالي:

رأس المال العامل الصافي

إجمالي الأصول المتداولة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

- نسبة التداول: هي النسبة التي تشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتماداً على أصولها المتداولة و تحسب باستخدام بيانات المركز المالي للشركة وفقاً للمعادلة التالية:¹

الأصول المتداولة

نسبة التداول =

الخصوم المتداولة

- نسبة السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المنشأة و يرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشأة بعض الصعوبات عند قيامها بتصرف المخزون بل إن البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكون عادة ناتجة عن فشل الشركة في بيع مخزونها من المنتجات تامة الصنع بقيمة أكبر من تكاليف التصنيع و الإنتاج لهذه الأسباب قد تهتم الإدارة بالنقدية و الأوراق المالية و الذمم فقط.²

¹ عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 57.
² محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 68-69.

الأصول المتداولة - المخزون

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المخزون}}$$

الخصوم المتداولة

- **نسبة النقدية:** وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المنشأة سيولة وهي النقدية و ذلك في علاقتها بالتزامات المنشأة قصيرة الأجل.

النقدية

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

إجمالي الخصوم المتداولة

2_ مفهوم اليسر المالي: اليسر المالي هو غالبا مرتبط بالأجل الطويل و المتوسط، و يعني قدرة المؤسسة على مجابهة التزاماتها الطويلة و المتوسطة الأجل في أوقات استحقاقها، و بالتالي فإن اليسر المالي يرتبط بالحالة المالية الكلية للمؤسسة، و عدم تحقيقه يعني بالضرورة الحيلولة إلى العسر المالي و الذي غالبا ما يكون ناتجا عن الانخفاض في مردودية المؤسسة، أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة و المؤسسة تعاني من حالة العسر، فغالبا ما تكون هذه الحالة نتيجة الاستعمال المفرط للرافعة المالية.¹

في الحقيقة ينتمي كلا الاصطلاحين السيولة و اليسر المالي إلى الأصل المالي، و كثيرا ما يستخدم أحدهما للدلالة عن الآخر، غير أن اليسر المالي أكثر شمولاً من السيولة المالية، ذلك أن المؤسسة يمكن أن تتمتع باليسر المالي مع أنها تمتلك قليلا من السيولة و العكس غير صحيح.

و انطلاقا مما سبق فإن هدف السيولة و اليسر الماليين يحتلان مكانة مهمة في المؤسسة، و بلوغه يعود عليها بالكثير من المنافع لعل أبرزها ما يلي:²

- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل الأطراف المتعاملين معها مثل المقرضين، الموردين، حملة الأسهم.
- تجنب دفع كلفة عالية إذا ما اضطرت المؤسسة لتأمين السيولة اللازمة لها من خلال الاقتراض.

¹ مريخي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 2000، ص 193.

- مواجهة الأزمات المختلفة و الانحرافات الغير متوقعة في التدفقات النقدية.
- القدرة على مواجهة متطلبات النمو و استغلال الفرص.

أ_ نسب اليسر المالي:

- **نسبة تغطية الفوائد:** و تقيس لنا المدى الذي يستطيع به المشروع استخدام إيراداته المتحققة لمواجهة كلفة الفوائد المستحقة خلال العام و كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها.¹

الأرباح قبل الفوائد و الضرائب

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مبلغ الفوائد مستحقة الدفع}}$$

مبلغ الفوائد مستحقة الدفع

- **نسبة خدمة الديون طويلة الأجل:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة إمكانية المشروع في الإيفاء بالتزاماته تجاه خدمة القروض طويلة الأجل، و يمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:

صافي الربح بعد الضريبة + الاستهلاك + مخصص إطفاء الديون

$$\text{نسبة خدمة الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة + الاستهلاك + مخصص إطفاء الديون}}{\text{خدمة القروض طويلة الأجل}}$$

خدمة القروض طويلة الأجل

II. الدراسة الحركية للسيولة و اليسر المالي

يعتبر جدول تدفقات الخزينة أداة فعالة في دراسة السيولة و اليسر المالي لما يوفره من معلومات تتعلق بمختلف النشاطات التي تمارسها من إنتاج و بيع، و شراء، و تمويل وغيرها، و تعرض هذه المعلومات في شكل تدفقات نقدية و شبه نقدية الداخلة و الخارجة.

1- حساب أرصدة جدول تدفقات الخزينة:

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 103_104.

يوضح الشكل الموالي جدول تدفقات الخزينة الجدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة

ن	ن-1	ن-2	البيان
			عمليات الاستغلال: الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) خارج التغير في المخزون إيرادات أخرى -تكاليف أخرى عناصر مالية عناصر استثنائية -توزيع الأرباح -ضرائب على الأرباح -التغيرات في احتياجات رأس المال العامل
			A = النتيجة المتولدة عن الاستغلال
			عمليات الاستثمار: -الحيازة على الاستثمارات المادية و المعنوية +التنازل عن الاستثمارات المادية و المعنوية -الحيازة على الاستثمارات المالية +التنازل على الاستثمارات المالية
			B = الخزينة المتولدة عن الاستثمار
			عمليات التمويل: زيادة رأس المال زيادة الديون المالية -تسديد الديون المالية -مكافأة رأس المال
			C = الخزينة المتولدة عن التمويل
			التغيرات في الخزينة (A+B+C) الخزينة الافتتاحية الخزينة الختامية

المصدر: باديس بن يحيى بوخلوه، مرجع سابق، ص 53.

أ_ تدفقات الخزينة المتولدة من دورة الاستغلال (A): و هي تشمل الموارد و الاستخدامات النقدية المتعلقة بدورة الاستغلال، و تحسب كالتالي:¹

التغير في خزينة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال - التغير في احتياج رأس المال العامل -+ الإيرادات و الأعباء الأخرى للاستغلال.

ب_ تدفقات الخزينة المتولدة على عمليات الاستثمار (B): و هي الفرق بين مجموع عمليات التنازل عن الاستثمارات و مجموع عمليات الاستثمار، و تحسب كالتالي:

التغير في خزينة الاستثمار = التنازل عن الاستثمار - الاستثمار.

ج_ تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل (C): و هي تتكون من ارتفاع رأس المال، إصدار القروض و الديون المالية الجديدة تطرح منها الأرباح الموزعة، تسديد القروض، التغير في الأقساط الأقل من سنة من الديون طويلة الأجل.

التغير في خزينة التمويل = ارتفاع رأس المال + إصدار القروض و الديون المالية الجديدة - الأرباح الموزعة - تسديد القروض - التغير في الأقساط الأقل من سنة من الديون طويلة الأجل.

التغير الصافي للخزينة = التغير في خزينة الاستغلال + التغير في خزينة الاستثمار + التغير في خزينة التمويل.

ثالثا: دراسة المردودية

و يقصد بها قدرة وسائل المؤسسة من وسائل مالية و مادية على تحقيق النتيجة، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، توجد هناك نوعان من المردودية الاقتصادية التي تأخذ بالحسبان رأس المال الاقتصادي، على غرار المردودية المالية التي تتركز على رأس المال المالي، فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، و بصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية و المردودية الاقتصادية.²

¹ باديس بن يحيى بوخلوه، مرجع سابق، ص ص 54-55.
² نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبية الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015، ص 142.

يعتبر مؤشر المردودية من أكثر مؤشرات الأداء المالي موضوعية حيث يمكن من الحكم على الأداء المالي من جميع النواحي و يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل و الاستثمار، فيعد هذا المؤشر أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى رأس المال أو الاستثمارات المتعلقة بها، بينما المردودية تربط الربح المحقق و حجم رأس المال المرتبط به، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة و دراسة تطورها و إجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع.

تعتمد دراسة المردودية بالأساس على جدول حسابات النتائج (حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي) و هو يتضمن الأرصدة الوسيطة للتسيير التي كانت تستخرج من جدول حسابات النتائج، هذه الأرصدة تعد مؤشرات مهمة لقياس المردودية، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات.¹

1_ تكوين النتيجة: يتضمن جدول حسابات النتائج مجموعة من الأرصدة و هي تعد بمثابة مؤشرات لأداء المؤسسة، تتمثل فيما يلي: هامش الربح الإجمالي، الإنتاج الإجمالي للدورة، القيمة المضافة، الهامش الإجمالي للاستغلال، نتيجة الاستغلال، النتيجة الجارية، النتيجة الصافية.

- هامش الربح الإجمالي:

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال الإجمالي - تكلفة المبيعات الإجمالية

- القيمة المضافة:

تمثل القيمة المضافة الفائض الناتج عن رأس المال الاقتصادي و العمل، و بالتالي فهي تقييم البعد الاقتصادي للمؤسسة من خلال تحديد قدرتها على خلق الثروة، و هي بذلك تمثل القيمة التي أضافتها المؤسسة على السلع و الخدمات التي تحصلت عليها من الآخرين خلال الدورة.

القيمة المضافة = إنتاج الدورة - استهلاك الدورة

- الفائض الإجمالي للاستغلال:

¹ مريخي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 99-199.

الفصل الثاني:.....تقييم الأداء في المؤسسة

يمكن تسميته أيضا بنتيجة الاستغلال الإجمالية، و هو يمثل فائض القيمة الناتج عن رأس المال الاقتصادي، و يحسب قبل المصاريف المالية و الإهلاكات، و كذلك توزيع الأرباح، و بالتالي هو مستقل عن سياسات المؤسسة المالية، و سياساتها في تخصيص الإهلاكات و المؤونات، و كذلك سياساتها في توزيع الأرباح.

$$\text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{القيمة المضافة} + \text{إعانات الاستغلال} - \text{ضرائب و رسوم} - \text{مصاريف المستخدمين}$$

- نتيجة الاستغلال (خارج النواتج المالية و المصاريف المالية):

تمثل نتيجة الاستغلال الربح أو الخسارة الناتجة عن نشاط المؤسسة، و بالتالي فهي تقيس الأداء الصناعي و التجاري للمؤسسة، و هي مستقلة عن السياسات المالية لكنها تتأثر بسياسات الإهلاكات و المؤونات.

$$\text{نتيجة الاستغلال} = \text{الفائض الإجمالي} + \text{إيرادات الاستغلال الأخرى} + \text{استرجاع في مبالغ القيمة و المؤونات} - \text{مخصصات الإهلاكات و المؤونات} + \text{تكاليف الاستغلال الأخرى}$$

- النتيجة الجارية (قبل الضرائب):

و هي تقيس النشاط الاستغلالي و المالي للمؤسسة، و بمقارنتها مع نتيجة الاستغلال يمكننا معرفة أثر السياسة المالية للمؤسسة على تكوين النتيجة.

$$\text{النتيجة الجارية} = \text{نتيجة الاستغلال} + \text{نواتج مالية} - \text{مصاريف مالية}$$

$$= \text{نتيجة الإستغلال} + \text{النتيجة المالية}$$

- النتيجة الاستثنائية:

يمكن للنتيجة الاستثنائية أن تعكس السياسة الاستثمارية إذا ما كانت نسبة التنازلات عن الاستثمارات معتبرة.

$$\text{النتيجة الاستثنائية} = \text{النواتج الاستثنائية} - \text{المصاريف الاستثنائية}$$

- النتيجة الصافية:

الفصل الثاني:.....تقييم الأداء في المؤسسة

تمثل النتيجة الصافية الرصيد الباقي في حوزة المؤسسة الذي يذهب جزء منه كأرباح موزعة و الجزء الآخر يبقى كاحتياط من أجل دعم التمويل الذاتي لضمان النمو.

النتيجة الصافية = النتيجة الجارية + النتيجة الاستثنائية - ضرائب على الأرباح - مساهمات المستخدمين

2 - نسب المردودية: المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، و تعتبر نسب المردودية بأنها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج و الميزانية. و فيما يلي أهم نسب المردودية هي:¹

أ- **مردودية النشاط (الاستغلال):**

تعرف مردودية الاستغلال على أنها قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل، و هي تهدف إلى تقييم كفاءة و فعالية سياسات المؤسسة التجارية و الصناعية من خلال مقابلة النتائج المحققة بمؤشرات النشاط.

النتيجة

_____ = مردودية النشاط

النشاط

– **النتيجة:** تمثل مختلف الأرصدة المتضمنة في جدول حسابات النتائج و الأكثر استعمالاً: هامش الربح الإجمالي، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة الصافية.

– **النشاط:** يعبر عنه بإنتاج الدورة أو رقم الأعمال خارج الرسم و الأخير هو الأكثر استعمالاً.

• **نسبة هامش الربح الإجمالي:**

هامش الربح الإجمالي

_____ = نسبة هامش الربح الإجمالي

رقم الأعمال خارج الرسم

¹ السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 83-84.

• نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال:

الفائض الإجمالي للاستغلال

_____ = نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال

رقم الأعمال خارج الرسم

• نسبة الهامش الصافي:

النتيجة الصافية

_____ = نسبة الهامش الصافي

رقم الأعمال

ب – المردودية الاقتصادية: هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة و مجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.¹

نتيجة الاستغلال

_____ = المردودية الاقتصادية

إجمالي الأصول

¹ نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 142.

ج - **المردودية المالية:** و تسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، و هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة و الأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أصحاب المؤسسة. و النتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع ضرائب الأرباح و هذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة و قد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، بمعنى أن تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل، و هذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية و المردودية المالية.¹

النتيجة الصافية

_____ = مردودية الأموال الخاصة

الأموال الخاصة

النتيجة الصافية + فوائد الديون

_____ = مردودية الأموال الدائمة

الأموال الدائمة

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي

للتوضيح نشير إلى وجود أربعة أنواع من المعايير التي يمكن أن تستخدم لمقارنة نتائج النسب المالية، و هي: المعايير المطلقة، المعايير الصناعية، المعايير التاريخية، المعايير الإدارية.

1_ المعايير المطلقة:

يقصد بالمعايير المطلقة، قيم أو معدلات متعارف عليها في حقل التحليل المالي و بمعنى آخر يعني المعيار المطلق وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المنشآت و تقاس بها التقلبات الواقعية. و رغم اعتماد المعيار المطلق في المقارنة، إلا أنه من ناحية لجوء المحلل المالي إليه محدودة و ضعيفة لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين منشآت متعددة و من قطاعات مختلفة في طبيعتها و في عمرها

¹ نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 143.

التشغيلي و في حجمها، يتم بناءا عليه تحديد قيمة مطلقة لهذه النسبة أو تلك و لهذا فقد ضعف قبوله كمؤشر للمقارنة.¹

2_ معيار الصناعة:

وهو المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء الشركة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة و الذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة و الاتحادات الصناعية في البلد فإذا تبين أن هناك تطابق أو فرق بسيط قيل بأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد، و إن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقييم بأنها أعلى من المعدل، أما إذا كانت أقل فتقييم بأنها أقل من المعدل.

و قد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات، و صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، و اختلاف الظروف التاريخية و الحجم و اختلاف الأساليب المحاسبية و الأهداف لكل مؤسسة.²

3_ المعايير التاريخية أو المعيار الإتجاهي:

و هو معيار تاريخي يبين أداء المشروع في السنوات السابقة و يحدد اتجاهاته و يقيس مدى التطور أو التراجع في نشاطه، إذ يتم تقييم أدائه الماضي و يعد معيار للتنبؤ بهذا الأداء مستقبلا من خلال المقارنات بين النسب المالية لنفس المشروع للسنوات السابقة، و كذلك معرفة مدى فاعلية السياسات الجديدة بعد مقارنتها مع نتائج الأعمال، و يمكن استخراج هذا المعيار باعتماد المتوسط لنتائج الأعمال لعدد من السنوات لنفس المشروع بعد اختيار سنوات ذات نتائج طبيعية، إذ نعرف من خلالها اتجاه أداء المشروع، و يؤخذ على هذا المعيار طريقة احتسابه التي تعتمد الماضي أساسا بذلك دون النظر إلى تأثير البيئة مستقبلا و متطلبات الواقع الجديد و المتطور باستمرار للمشاريع المماثلة.³

4_ المعايير الإدارية (معايير التخطيط):

و هي المعايير المصممة من قبل إدارة المشروع و المبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المشروع و المختلفة كالمبيعات و المشتريات (المواد) و الأجور و التكاليف الصناعية غير المباشرة و التكاليف التسويقية و

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 77.

² عبد الحلیم كراجه و آخرون، مرجع سابق، ص 161.

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 66.

الإدارية وكذلك المعايير التي تضعها الإدارة للإيرادات و الأرباح (الدخل) و فقرات النشاط المختلفة، وهذه المعايير تصمم بناء على الخبرات الفنية و الخبرات السابقة للإدارة و التي تمثل مؤشرا للأداء و التقييم و تحديد الانحرافات. كذلك فإن هذه المعايير قد تشمل تفاصيل أخرى لأداء المنشأة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في شتى المجالات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية، في الوقت الذي تمثل هذه المعايير حالة واقعية لنشاط المشروع و تستند إلى خبراته السابقة و إمكانياته، فإنها تفتقد في أنها قد لا تمثل المعايير المثلى للمقارنة و تقييم الأداء لأنها لا تأخذ بنظر الاعتبار واقع الأداء العام في المشاريع الممثلة الداخلية و الخارجية و بالتالي فإن هذه المعايير قد تحقق عند مقارنتها بالأداء العام للقطاع العام الذي تعمل ضمن المنشأة أو المنشآت الممثلة في الخارج.¹

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 135.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل هو أن مفهوم الأداء مفهوم شامل و متعدد الأشكال و الأبعاد، و أنه يختلف باختلاف أطر استعماله، فالمؤسسة ذات الأداء الجيد هي التي بإمكانها بلوغ أهدافها طويلة الأجل أما العوامل المحددة للأداء فهي تختلف من مؤسسة لأخرى.

كما تبين أن تقييم الأداء له أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي و ذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة داخل المؤسسة.

أما تقييم الأداء المالي فيمكننا من تحديد مراكز القوة و نقاط الضعف و فعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى ورائها المؤسسة، بحيث يتم إصدار القرارات بشتى أنواعها بعد الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة.

تمهيد:

من خلال دراستنا للفصول السابقة و التي تطرقنا فيها للأطر النظرية الخاصة بالتحليل المالي و تقييم الأداء و الأداء المالي إضافة إلى بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بعملية تقييم الأداء و لمعرفة العلاقة أكثر بين التحليل المالي و تقييم الأداء المالي، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية التي تناولناها على الواقع الميداني و ذلك بدراسة حالة تطبيقية تتعلق بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين و هما على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: تقييم التوازن المالي و السيولة و اليسر المالي و المردودية في مؤسسة مطاحن الحضنة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

قبل أن نتطرق إلى المؤسسة محل الدراسة ألا و هي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، و التي تعتبر و حدة من وحدات المؤسسة الأم و هي مؤسسة الصناعة و الحبوب و مشتقاتها بسطيف "مجمع رياض سطيف"، لا بد أن نلقي بإطلالة على هاته المؤسسة الأم.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة الأم "رياض سطيف"

نشأت المؤسسة الأم "الرياض سطيف" بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية وزير الصناعات و الطاقة سنة 1963 أسست "الشركة الوطنية للدقيق و القمح" حيث شملت جميع القطاعات الخاصة بالمطاحن و اختصت في صناعة العجائن الغذائية و الكسكسى.

و في سنة 1982 إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد و المطاحن و العجائن الغذائية و الكسكسى "سمباك" انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسية موزعة على التراب الوطني دورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها و هذه المؤسسات هي:

- مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.
- مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.
- مؤسسة الرياض بتيارت.
- مؤسسة الرياض بقسنطينة.
- مؤسسة الرياض بسطيف.

و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 367/82 بتاريخ 1982/11/27 نشأت المؤسسة الصناعية للحبوب و مشتقاتها بسطيف "الرياض" ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02 و اتخذت شكل شركة مساهمة برأسمال 5.000.000.000 دج حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

- 80%: الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.
- 11%: المؤسسات المالية و البنوك و شركات التأمين.
- 09%: أشخاص طبيعيين.

و يكمن النشاط الأساسي لمجمع الرياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب و اللين) و إنتاج و تسويق المواد المشتقة كالسميد و الدقيق و العجائن الغذائية و الكسكسي.

و يشغل هذا النشاط باستغلال 16 مسمدة و مطحنة و 5 وحدات للعجائن الغذائية و الكسكسي.

يتشكل مجمع الرياض بسطيف من 10 شركات تابعة، 7 منها مختصة في تحويل القمح الصلب و اللين موزعة عبر 6 ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعرييج، بجاية، بسكرة، ورقلة).

موفرة بذلك للسوق:

- 3070 طن/يوم من سميد القمح الصلب.
- 1170 طن/يوم من الدقيق من القمح اللين.
- 60 طن/يوم من العجائن الغذائية.
- 12 طن/يوم من الكسكسي.
- 6 طن/يوم من العجائن بدون غلوتين موجهة لمرضى الأمعاء.
- 6 طن/يوم من الدقيق اللين للأطفال.

المطلب الثاني: التعريف بالشركة التابعة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

أولاً: تاريخ المؤسسة

تم تشغيل مطاحن الحضنة بالمسيلة أول مرة في سنة 1981، و في أكتوبر 1997 حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل مساهمة "مطاحن الحضنة" (مستخلص محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 1997/09/27) و مبلغ المساهمة 60.000.000 دج و قد بلغ رأسمالها 479.000.000 دج.

و تنقسم الشركة إلى قسمين قديم و آخر جديد، أما القسم القديم فيتكون من مسمدة و مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بوهلير" و تم تشغيلها سنة 1981، أما قدرات الإنتاج كانت 100طن/يوم لكل من المسمدة و المطحنة، أما القسم الجديد فيتكون من مسمدة جديدة تم إنجازها من طرف

الشركة الإيطالية "غولفيتو" و تم تشغيلها سنة 1993 بقدرة إنتاجية بلغت 400طن/يوم. المواد المنتجة سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق ممتاز، دقيق الخبازة، مخلفات الطحن (النخالة).

ثانيا: أهداف المؤسسة

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية و شديدة من بين 24 منافس لها من داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى أهداف آفاق مستقبلية أهمها:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع و التكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج و تحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجات المستهلك من مادتي السميد و الفرينة.
- المساهمة في بناء و تطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى تحقيق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج و تسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن و الحصول على ولائهم بأقل تكلفة و بجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتاج التنوع و الاتصال.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية و خارجها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

الهيكل التنظيمي للشركة ما هو إلا وسيلة للإعلام يسهل على المستخدمين معرفة تقنيات تقسيم العمل و التركيب السامي الإداري من حيث تباين دوائر و مصالح الوحدة و سنعرض أهم دوائر هذه الشركة و خصائصها و الجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغييرات و هذا ما جاء فيه:

I. المديرية العامة: يشرف على تسييرها مدير وحدة له عدة مهام أهمها:

- التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

- التنسيق بين الوحدة و مثيلاتها من نفس القطاع.

- التنسيق بين الوحدة و المؤسسة الأم.

و تستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

1. **الأمانة العامة:** تابعة للمدير العام و تقوم بتسجيل البريد الصادر و الوارد، و طبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

2. **مكتب مساعد الأمن و الرقابة:** و مهمته حماية الشركة داخليا و كذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق و السرقة و حركة مختلف وسائل النقل في الوحدة و حمايتها من كل الأخطار.

3. **المستشار القانوني:** يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة و ذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، و هو محامي لدى الشركة و هو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين الشركة و مورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

4. **المحاسب:** يقوم بمساعدة المدير العام في مراجعة الحسابات.

5. **مساعد مكلف بالتنوع:** نظرا لسعي المؤسسة للحصول على درجات ISO فإنها تولي اهتماما كبيرا لهذا الجانب و ذلك بالتنسيق مع خبراء أجانب فهي تهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية و التغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة و مقدار المنافسة.

6. **المراجعة:** يعمل لصالح الشركة و يتمثل في مراقبة داخلية بين كل المصالح و المديريات و كذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

II. مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمة مدير الاستغلال في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال، و تنقسم هذه الدائرة إلى خمسة مصالح:

1. **مصلحة التموين:** و هذه المصلحة خاصة بدخول المواد و اللوازم الخاصة بعملية الاستغلال و تنقسم إلى فرعين هما:

- فرع التغيير و شراء الحبوب: و مهمته شراء الحبوب و تغيير النوعية.

- فرع المشتريات: و هذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.
 - 2. **مصلحة الصيانة:** مهمتها إصلاح التعطلات الخاصة بآلات الإنتاج، و تشغيل هذه الأجهزة 24 ساعة/ 24 ساعة، و تتفرع هذه المصلحة إلى:
 - فرع الإلكترونيكانيك و الكهرباء: و مهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.
 - فرع الميكانيك العام: و هو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة و الشاحنات.
 - 3. **مصلحة الإنتاج:** مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة، أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية، و تهتم برسم و تنظيم مخطط الإنتاج و عمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج و العمل على احترام كل مراحل الإنتاج و طرق تنفيذها.
 - 4. **مصلحة تسيير المخزونات:** تتكفل بتخزين المواد الأولية و المنتجات و دورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون و القيام بعمليات الجرد الشهرية و السنوية، و تتفرع إلى ثلاثة فروع هي:
 - فرع استقبال و تخزين الحبوب.
 - فرع تسيير مخزونات الأكياس.
 - فرع تسيير قطع الغيار و التجهيزات.
 - 5. **مصلحة التسويق:** بعد خروج المنتج من الدورة الإنتاجية تقوم هذه المصلحة ببيع و تصريف المنتج و تنقسم هذه المصلحة إلى فرعين هما:
 - فرع التوزيع: و يقوم ببيع المنتجات حسب الزبائن الموقعين على دفاتر التوريد.
 - فرع المبيعات: هو فرع مكلف بتسجيل كل عمليات البيع التي قام بها فرع التوزيع.
- III. مديرية الإدارة المالية:** و مهمتها خاصة بشؤون الإدارة و العمليات المالية و التنسيق بين مصالحها و المتمثلة في:

1. **مصلحة المحاسبة و المالية:** تعتبر من أهم المصالح حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى و يقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات. و تتفرع هذه المصلحة إلى:
 - فرع المالية و الصندوق.
 - فرع المحاسبة العامة.
 - فرع المحاسبة و المبيعات.

2. **مصلحة الموارد البشرية:** لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال، و تتفرع

هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع هي:

- فرع تسيير المستخدمين.

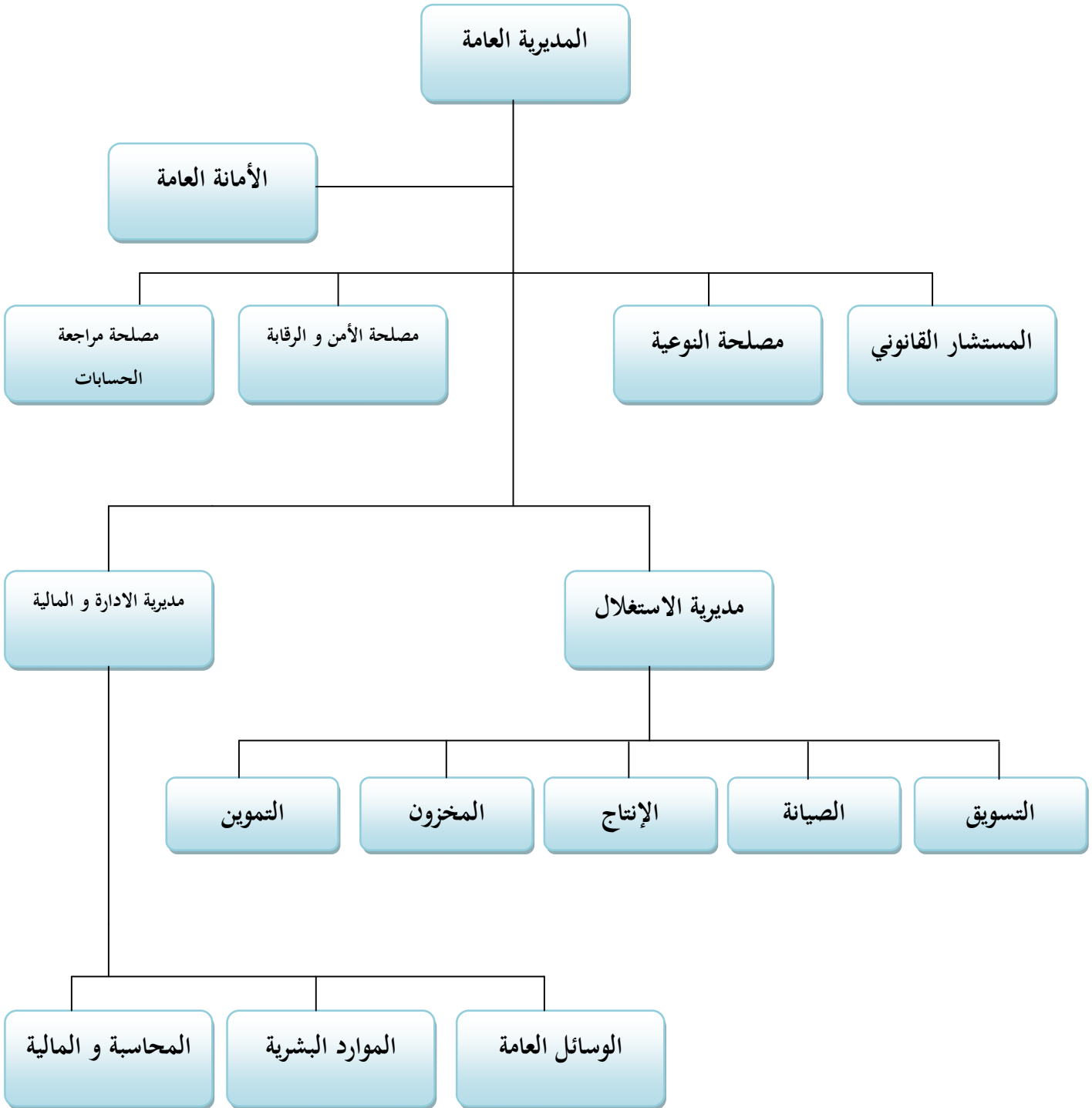
- فرع الأجور.

- فرع الخدمات الاجتماعية.

3. **مصلحة الوسائل العامة:** و هي التي تشرف على جميع التجهيزات و الوسائل العامة داخل المؤسسة.

و يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة- المسيلة-



المصدر: مديرية الإدارة و المالية.

المبحث الثاني: تقييم التوازن المالي و السيولة و اليسر المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة معايير أساسية لتقييم الأداء المالي و هي التوازن المالي و السيولة و اليسر المالي و المردودية المالية، و سنعتمد في دراسة التوازن المالي، و دراسة السيولة و اليسر المالي على المنهج الساكن، أما بالنسبة للمردودية فسنعتمد على مجموعة من المؤشرات.

المطلب الأول: تقييم التوازن المالي

أولاً: إعداد الميزانيات المالية للسنوات من 2013 إلى 2015 و متابعة تطورها

1- عرض الميزانيات المالية للسنوات 2013، 2014، 2015.

الجدول رقم (05): جانب الأصول للميزانيات من (2013-2015). (الوحدة: دج)

العناصر	2013	2014	2015
أصول غير جارية			
تثبيات معنوية	46.261,39	23.130,70	
تثبيات عينية	1.212.026.257,90	1.249.237.748,03	1.327.713.717,24
الأراضي	255.898.153,36	255.898.153,36	255.898.153,36
المباني	934.077.675,15	915.641.126,56	897.103.027,84
المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	14.968.096,60	22.858.585,47	131.750.436,82
تثبيات عينية أخرى	7.082.332,79	54.839.882,55	42.962.099,22
تثبيات في شكل امتيازات			
التثبيات الجاري انجازها		481.992.211,17	674.359.524,57
تثبيات مالية	18.800,00	18.800,00	18.800,00
سندات الفروع المنتسبة			
المساهمات والديون الدائنة الأخرى			
السندات المثبتة الأخرى			
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى	18.800,00	18.800,00	18.800,00
الضرائب المؤجلة على الأصول	10.741.976,43	11.880.809,56	12.189.183,13
مجموع الأصول غير الجارية	1.222.833.295,72	1.743.152.699,46	2.014.281.224,94
أصول جارية			
منتجات قيد التنفيذ	80.194.647,80	169.259.857,95	148.014.999,35
المواد الأولية واللوازم	21.276.827,23	118.885.219,44	81.754.845,29

الفصل الثالث:.....دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحنونة - المسيلة -

57.491.091,95	46.681.865,05	42.519.129,76	التموينات الأخرى
8.769.062,11	3.692.773,46	16.398.690,81	المخزونات من المنتجات
			مخزونات أخرى
71.065.387,19	56.374.478,05	45.838.009,99	ديون واستخدامات مماثلة
			ديون على الضرائب الزراعية
			ديون ضمن المجموعة
30.173.316,97	21.051.573,30	9.228.457,63	الزبائن
12.602.457,06	9.778.716,59	18.015.840,14	مدينون آخرون
28.289.613,16	25.544.188,16	18.593.712,22	ضرائب وما يماثلها
			ديون أخرى واستخدامات مماثلة
752.702.532,36	679.006.015,59	1.044.417.998,87	الموجودات وما يماثلها
		443.000.000,00	التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى
752.702.532,36	679.006.015,59	601.417.998,87	الخبزينة
971.782.918,90	904.640.351,59	1.170.450.656,66	مجموع الأصول الجارية
2.986.064.143,84	2.647.793.051,05	2.393.283.952,38	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحنونة لسنة (2013-2015)

الجدول رقم (06): جانب الخصوم للميزانيات من (2013 - 2015). (الوحدة: دج)

2015	2014	2013	البيان
			الأموال الخاصة
1.449.460.000,00	1.449.460.000,00	1.449.460.000,00	رأس مال صادر
			رأس مال غير مستعان به
203.292.170,74	127.332.048,84	190.237.647,23	علاوات واحتياطات
			فارق إعادة التقييم
161.321.002,93	112.022.925,11	114.026.511,20	النتيجة الصافية
		-30.096.507,06	تسوية نتيجة تغيير الطريقة/ تصحيح الأخطاء
		-146.835.602,53	أموال خاصة أخرى
1.814.073.173,67	1.688.814.973,95	1.576.792.048,84	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية
			إعانات التجهيز
			سندات الخبزينة
356.773.383,94	217.633.433,97		اقتراضات أخرى وديون مماثلة
			الديون المرتبطة بالمساهمات
			ديون أخرى غير جارية
			منتجات أخرى وأعباء مؤجلة

56.136.812,02	45.181.093,08	41.167.491,10	المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة المؤونات للأعباء- (الضرائب/ تجديد التثبيتات الجاري إنجازها المؤونات الأخرى للأعباء المؤونات والمنتجات الضرائب المؤجلة على الخصوم
509.130,85	190.605,63	1.543.951,19	
413.419.326,81	263.005.078,68	42.711.442,29	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية سندات الخزينة ديون على الضرائب الزراعية ديون ضمن المجموعة موردو المواد الأولية
640.000.000,00	640.000.000,00	670.810.961,25	
799.948,40	1.236.951,66	3.793.340,81	
16.603.449,85	7.399.113,46	47.265.117,47	موردون آخرون والحسابات الملحقة
45.831.988,95	33.315.421,24	31.317.610,00	الضرائب
55.336.256,16	14.021.512,06	20.593.431,72	ديون أخرى جارية خزينة الخصوم
758.571.643,36	695.972.998,42	773.780.461,25	مجموع الخصوم الجارية
2.986.064.143,84	2.647.793.051,05	2.393.283.952,38	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة للسنوات (2013-2015).

2 - متابعة تطور الميزانيات المالية للسنوات 2013، 2014، 2015.

من خلال الميزانيات المالية السابقة يمكن متابعة تطور عناصر الأصول و الخصوم، و ذلك بمقارنة كل سنة بالسنة التي سبقتها، و تكون المقارنة بالاعتماد على النسب المئوية لكي تكون التغيرات بارزة بصورة أفضل.

أ - تطور عناصر الميزانية خلال الفترة 2013 - 2014.

و الجدول التالي يوضح التغيرات التي تميزت بها هذه الفترة.

الجدول رقم (07): تطور عناصر الأصول و الخصوم خلال الفترة 2013-2014 (الوحدة: دج)

الأصول	2013	النسبة	2014	النسبة	التطور
الأصول الثابتة	1.222.833.295,72	51,09%	1.743.152.699,46	72,83%	42,55%
الأصول المتداولة	1.170.450.656,66	48,91%	904.640.351,59	37,8%	-22,71%
قيم الاستغلال	80.194.647,80	3,35%	169.259.857,95	7,07%	111,07%
القيم القابلة للتحقيق	45.838.009,99	1,92%	56.374.478,05	2,36%	22,98%
القيم الجاهزة	1.044.417.998,87	43,64%	679.006.015,59	28,37%	-34,99%
مجموع الأصول	2.393.283.952,38	100%	2.647.793.051,05	100%	10,63%
الخصوم					
الأموال الدائمة	1.619.503.491,13	67,67%	1.951.820.052,63	81,55%	20,52%
الأموال الخاصة	1.576.792.048,84	65,89%	1.688.814.973,95	70,56%	7,10%
ديون طويلة الأجل	42.711.442,29	1,78%	263.005.078,68	10,99%	452,56%
ديون قصيرة الأجل	773.780.461,25	32,33%	695.972.998,42	29,08%	-10,05%
مجموع الخصوم	2.393.283.952,38	100%	2.647.793.051,05	100%	10,63%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2013-2014).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أصول المؤسسة خلال سنة 2014 قد حققت زيادة و تقدر ب: 10,63% مقارنة بالسنة التي سبقتها 2013، و ترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الأصول الثابتة و التي تقدر ب: 42,55%، و لكن هناك انخفاض في الأصول المتداولة و المقدر ب: -22,71% و هذا ما يدل على انخفاض سيولة المؤسسة، أما زيادة الخصوم خلال نفس السنة قدرت ب: 10,63% و تعود هذه الزيادة إلى:

- ارتفاع الأموال الدائمة بمقدار 20,52%، نتيجة للزيادة المعتبرة في الأموال الخاصة و التي بدورها قدرت

ب: 7,10%، بالإضافة إلى زيادة الديون طويلة الأجل حيث قدرت ب: 452,56%.

- انخفاض الديون قصيرة الأجل بمقدار 10,05%.

ب - تطور عناصر الميزانية خلال الفترة 2014 - 2015.

الجدول التالي يوضح التغيرات التي ميزت هذه الفترة.

الجدول رقم (08): تطور عناصر الأصول و الخصوم خلال الفترة 2014 - 2015 (الوحدة: دج)

الأصول	2014	النسبة	2015	النسبة	التطور
الأصول الثابتة	1.743.152.699,46	65,83%	2.014.281.224,94	76,07%	15,55%
الأصول المتداولة	904.640.351,59	34,17%	971.782.918,90	36,70%	7,42%
قيم الاستغلال	169.259.857,95	6,4%	148.014.999,35	5,59%	-12,55%
القيم القابلة للتحقيق	56.374.478,05	2,13%	71.065.387,19	2,68%	26,06%
القيم الجاهزة	679.006.015,59	25,64%	752.702.532,36	28,43%	10,85%
مجموع الأصول	2.647.793.051,05	100%	2.986.064.143,84	100%	12,77%
الخصوم					
الأموال الدائمة	1.951.820.052,63	73,71%	2.227.492.500,48	84,12%	14,12%
الأموال الخاصة	1.688.814.973,95	63,78%	1.814.073.173,67	68,51%	7,42%
ديون طويلة الأجل	263.005.078,68	9,93%	413.419.326,81	15,61%	57,19%
ديون قصيرة الأجل	695.972.998,42	26,29%	758.571.643,36	28,65%	8,99%
مجموع الخصوم	2.647.793.051,05	100%	2.986.064.143,84	100%	12,77%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2014-2015).

من خلال الجدول أعلاه تظهر لنا استمرارية أصول المؤسسة في الارتفاع و التي قدرت خلال سنة 2015 ب:

12,77% مقارنة مع 10,63% في سنة 2014، و هذا راجع إلى:

- الزيادة الجيدة و المهمة للأصول الثابتة و التي تقدر ب: 15,55%.
- الارتفاع المهم للأصول المتداولة المقدر ب: 7,42% بعدما كان مقداره سلبيا 22,71%- في السنة الماضية و هو الذي يدل على السيولة الجيدة للمؤسسة، و هذا رغم الانخفاض النسبي في قيم الاستغلال و المقدر ب: 12,55%-، و كذلك الزيادة الجيدة في المتاحات التي كان مقدارها 10,85% بعدما كان مقدارها 15,27%- سلبيا في السنة الماضية.

أما الارتفاع في الخصوم فهو راجع إلى:

- ارتفاع الأموال الدائمة بمقدار 14,12%، و ذلك نتيجة لزيادة الأموال الخاصة ب: 7,42%، بالإضافة إلى زيادة الديون طويلة الأجل بنسبة 57,19%.
- وكذلك ارتفاع الديون قصيرة الأجل ب: 8,99% بعدما كانت مقدرة ب: 10,05%- في السنة الماضية، و هذا من شأنه أن يقلل من أهمية السيولة المحققة.

ثانيا: دراسة التوازن المالي للمؤسسة

أ- رأس المال العامل:

من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أم لا و مدى احترامها لقاعدة التوازن الأدنى، نقوم بحساب رأس المال العامل للسنوات 2013، 2014، 2015 و هذا من أجل متابعة تطوره. و هناك طريقتين لحساب رأس المال العامل و هي كالتالي:

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

و الجدول التالي يوضح كيفية حساب رأس المال العامل بكلتا الطريقتين:

الجدول رقم (09): حساب رأس المال العامل بطريقتين (الوحدة: دج)

التطور		سنة النشاط			البيان
2015-2014	2014-2013	2015	2014	2013	
15,55%	42,55%	2.014.281.224,94	1.743.152.699,46	1.222.833.295,72	الأصول الثابتة (1)
7,42%	-22,71%	971.782.918,90	904.640.351,59	1.170.450.656,66	الأصول المتداولة (2)
14,12%	20,52%	2.227.492.500,48	1.951.820.052,63	1.619.503.491,13	الأموال الدائمة (3)
8,99%	-10,05%	758.571.643,36	695.972.998,42	773.780.461,25	الديون قصيرة الأجل (4)
2,18%	-47,39%	213.211.275,54	208.667.353,17	396.670.195,41	"ر.م.ع" من أعلى الميزانية (1-3)
2,18%	-47,39%	213.211.275,54	208.667.353,17	396.670.195,41	"ر.م.ع" من أسفل الميزانية (2-4)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية للسنوات (2013-2015).

نلاحظ أن رأس المال العامل لسنة 2013 موجب و هذا يعني أن المؤسسة قد احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى و التي مفادها أن الأصول الثابتة تمول بالأموال الدائمة، فبالتالي تكون المؤسسة قد حققت هامش أمان قدره 396.670.195,41 دج.

وفي سنة 2014 كان رأس المال العامل مقداره 208.667.353,17 دج وهذا يعني انخفاض هامش الأمان بمقدار 47,39% عن سنة 2013، و يرجع سبب ذلك إلى زيادة الأصول الثابتة. و يمكن القول أن التوازن المالي قد انخفض مقارنة بالسنة الماضية.

أما في سنة 2015 نلاحظ زيادة رأس المال العامل مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغ 213.211.275,54 دج محققا زيادة تقدر ب: %2,18، و يرجع سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع الأموال الدائمة، لذا يمكن القول أن التوازن المالي قد تحسن مقارنة بالسنة الماضية.

ب – احتياج رأس المال العامل:

يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

= (قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

الجدول رقم (10): حساب الاحتياج في رأس المال العامل (الوحدة: دج)

التطور		سنة النشاط			البيان
2015-2014	2014-2013	2015	2014	2013	
%-12,55	%111,06	148.014.999,90	169.259.857,95	80.194.647,80	قيم الاستغلال
%26,06	%22,98	71.065.387,19	56.374.478,05	45.838.009,99	القيم القابلة للتحقيق
%-2,90	%79,03	219.080.387,09	225.634.336	126.032.657,79	احتياجات الدورة
%8,99	%-10,05	758.571.643,36	695.972.998,42	773.780.461,25	الديون قصيرة الأجل
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	السلفات المصرفية
%8,99	%-10,05	758.571.643,36	695.972.998,42	773.780.461,25	موارد الدورة
%14,70	%-27,39	-539.491.256,27	-470.338.662,42	-647.747.803,46	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية للسنوات (2013-2015).

- في سنة 2013 حققت المؤسسة احتياجا سالبا من رأس المال العامل و الذي قدر ب: 647.747.803,46 دج، و هذا ما يدل على تمكن المؤسسة من تغطية إحتياجات الدورة بموارد الدورة.

- و في سنة 2014 حققت المؤسسة كذلك احتياجا سالبا في رأس المال العامل و الذي تم تقديره ب: 470.338.662,42 دج، وهذا كذلك يدل على تمكن المؤسسة من تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة.

- أما في سنة 2015 كذلك تمكنت المؤسسة من تحقيق احتياج سالب في رأس المال العامل و الذي كان مقداره 539.491.256,27 دج، فبالتالي هنا تكون المؤسسة قد حققت فائضا من التمويل قصير الأجل و السبب في ذلك يعود لزيادة الديون قصيرة الأجل بالمقارنة مع احتياجات الدورة.

ج - الخزينة:

وهي تمثل الفرق بين رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل و يتم حسابها كالتالي:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

الجدول رقم (11): حساب الخزينة (الوحدة: دج)

التطور		سنة النشاط			البيان
2015-2014	2014-2013	2015	2014	2013	
2,18%	-47,39%	213.211.275,54	208.667.353,17	396.670.195,41	رأس المال العامل
14,70%	-27,39%	-539.491.256,27	-470.338.662,42	-647.747.803,46	احتياجات رأس المال العامل
10,85%	-34,99%	752.702.532,36	679.006.015,59	1.044.417.998,87	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07) و الجدول رقم (08).

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن خزينة المؤسسة كانت موجبة خلال السنوات الثلاثة، و بالتالي فالمؤسسة في وضعية متوازنة ماليا.

و في الأخير نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية متوازنة ماليا و ذلك نظرا للنتائج المحققة خلال السنوات الثلاثة 2013، 2014، 2015 و التي كانت كما يلي:

كان للمؤسسة رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة و هذا يعني أنها احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى و التي مفادها تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، أما بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل فقد كان سالبا في السنوات الثلاثة و هذا يعني تحقيق نتائج إيجابية وهو يدل على تمكن المؤسسة من تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة، أما الخزينة فقد كانت موجبة طيلة السنوات الثلاثة و هذا ما جعلها في وضعية متوازنة ماليا.

المطلب الثاني: تقييم السيولة المالية و اليسر المالي

إن السيولة و اليسر المالي معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، و في دراستنا لهذا المعيار نستعين بالمنهج الساكن.

• المنهج الساكن للسيولة المالية و اليسر المالي

1 - السيولة المالية:

أ - نسبة التداول:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

و يتم حسابها كما يلي:

الجدول رقم (12): حساب نسبة التداول (الوحدة: دج)

البيان	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	1.170.450.656,66	904.640.351,59	971.782.918,90
الخصوم المتداولة	773.780.641,25	695.972.998,42	758.571.643,36
نسبة التداول	1,51	1,29	1,28

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية (2013 - 2015).

نلاحظ أن نسبة التداول للسنوات الثلاثة قد تجاوزت الحد الأدنى، و هو الواحد، وهذا يدل على سيولة المؤسسة أنها جيدة، ولكن بالرغم من ذلك نلاحظ تراجعها و انخفاضها من عام إلى آخر.

ب - نسبة السيولة السريعة:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{قيم الإستغلال}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

و يتم حسابها كما يلي:

الجدول رقم (13): حساب نسبة السيولة السريعة (الوحدة: دج)

2015	2014	2013	البيان
971.782.918,90	904.640.351,59	1.170.450.656,66	الأصول المتداولة
148.014.999,35	169.259.857,95	80.194.647,80	قيم الإستغلال
758.571.643,36	695.972.998,42	773.780.461,25	الخصوم المتداولة
1,08	1,06	1,41	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية (2013 - 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة كانت إيجابية، وهذا ما يمكنها من مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة، حيث لاحظنا أنها أقل نسبة كانت سنة 2014 و ذلك راجع إلى ارتفاع قيم الاستغلال.

ج - نسبة النقدية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية (القيم الجاهزة)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

و يتم حسابها كما يلي:

الجدول رقم (14): حساب نسبة النقدية (الوحدة: دج)

2015	2014	2013	البيان
752.702.532,36	679.006.015,59	1.044.417.998,87	النقدية (القيم الجاهزة)
758.571.643,36	695.972.998,42	773.780.461,25	الخصوم المتداولة
0,99	0,97	1,35	نسبة النقدية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية (2013 - 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النقدية للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة 2013، 2014، 2015 كانت 1,35، 0,97، 0,99 على التوالي، و بالتالي فنسبة النقدية جيدة، لأنها تستطيع مواجهة كل ديونها قصيرة الأجل باستخدام قيمها الجاهزة.

وفي الأخير نستطيع القول أن المؤسسة لها سيولة مالية جيدة و ذلك نظرا للنتائج المحققة خلال السنوات الثلاثة 2013، 2014، 2015 و التي كانت كما يلي:

كانت نسب التداول للمؤسسة قد تجاوزت الواحد و هو الحد الأدنى، و هذا يدل على أن سيولة المؤسسة جيدة، أما بالنسبة للسيولة السريعة سجلت نتائج إيجابية مما مكنها من مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة، أما نسبة النقدية و التي بدورها حققت نتائج إيجابية و هذا ما مكنها من مواجهة الديون قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة لديها.

2 - اليسر المالي:

❖ عرض جدول حسابات التناج لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة الممتدة من 2013 إلى

غاية 2015.

الجدول رقم (15): جدول حساب النتيجة لمؤسسة مطاحن الحضنة (حسب الطبيعة) للفترة (2013-)

(الوحدة: دج)

(2015)

2015	2014	2013	البيان
2.332.024.449,40	1.756.578.029,90	1.566.238.417,88	رقم الأعمال
246.686,69	1.174.134,50	1.236.697,10	مبيعات من البضائع
2.327.278.450,08	1.750.793.163,41	1.559.772.678,85	مبيعات من المنتجات التامة
596.917,40	556.542,39	395.327,34	مبيعات المنتجات الأخرى
3.902.395,23	4054.189,60	4.833.714,59	خدمات أخرى
5.076.288,65	-12.705.917,36	11.528.743,87	تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ
1.572.090,91	617.454,55	853.407,71	الإنتاج المثبت
1.572.090,91	617.454,55	853.407,71	إعانات الاستغلال
2.338.672.828,96	1.744.489.567,09	1.578.620.569,46	1- إنتاج الفترة
-1.906.594.822,87	-1.410.759.309,15	-1.295.054.886,21	مشتريات مستهلكة
-38.490.780,91	-34.051.875,38	-28.825.312,67	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-1.945.085.603,42	-1.444.811.184,53	-1.323.880.198,88	2- استهلاك الفترة
393.587.225,54	299.678.382,56	254.740.370,58	3- القيمة المضافة للاستغلال
-148.693.504,06	-138.184.316,03	-133.087.981,54	أعباء المستخدمين
5.686.059,00	-5.246.167,00	-5.544.148,06	ضرائب ورسوم، والمدفوعات المشابهة
239.207.662,48	156.247.899,53	116.108.240,98	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
61.151.662,67	18.146.369,55	28.465.316,53	المنتجات العمليانية الأخرى

الفصل الثالث:.....دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة –

-1.094.874,46	-1.662.862,67	-1.018.136,91	الأعباء التشغيلية
-39.192.676,62	-31.995.558,99	-24.921.901,08	مخصصات الإهلاكات والمؤونات
-359.921.252,00	-355.181.909,74	-333.168.913,77	مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات
333.761.105,75	334.054.083,80	347.622.705,92	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
233.911.627,82	139.608.021,48	133.087.311,67	5- النتيجة التشغيلية
475.348,96	1.288.947,94	9.143.494,16	نواتج مالية
5.439.536,20			أعباء مالية
-4.964.187,24	1.288.947,94	9.143.494,16	6- النتيجة المالية
228.947.440,58	140.896.969,42	142.230.805,83	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
-45.316.286,00	-31.366.223,00	-28.226.682,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-10.151,65	2.492.178,69	22.387,37	الضرائب المؤجلة على نتائج عادية
22.300.000,00			مشاركة العمال في الأرباح
2.734.060.946,46	2.097.978.968,38	1.963.852.086,07	مجموع نواتج النشاطات العادية
2.572.739.943,41	-1.985.956.043,27	-1.849.825.574,87	مجموع أعباء النشاطات العادية
161.321.002,93	112.022.925,11	114.026.511,20	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
			العناصر الغير العادية (نواتج) (للتوضيح)
			العناصر الغير العادية (أعباء) (للتوضيح)
			9- النتيجة غير العادية
161.321.002,93	112.022.925,11	114.026.511,20	10- النتيجة الصافية للفترة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2013-2015).

أ - نسبة تغطية الفوائد:

نسبة تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / مبلغ الفوائد مستحقة الدفع

الأرباح قبل الفوائد و الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب - الأعباء المالية.

الفوائد مستحقة الدفع هي الأعباء المالية.

و يتم حسابها كما يلي:

(الوحدة: دج)

الجدول رقم (16): حساب نسبة تغطية الفوائد

2015	2014	2013	البيان
223.507.904,38	-	-	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب
5.439.536,20	-	-	الفوائد مستحقة الدفع
41,09	-	-	نسبة تغطية الفوائد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2013 - 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أنه لا توجد فوائد مستحقة الدفع بالنسبة للسنتين 2013 و 2014، و بالتالي ليس هناك نسبة لتغطية الفوائد، أما بالنسبة لسنة 2015 فكانت نسبة تغطية الفوائد مقدرة ب: 41,09، وهذا يدل على أن المؤسسة تحقق أرباح عالية مما يمكنها من دفع الفوائد على قروضها.

ب - نسبة خدمة الديون طويلة الأجل:

صافي الربح بعد الضريبة + الإهلاكات و المؤونات

نسبة خدمة الديون طويلة الأجل =

خدمة القروض طويلة الأجل

و يتم حسابها كما يلي:

(الوحدة: دج)

الجدول رقم (17): حساب نسبة الديون طويلة الأجل

2015	2014	2013	البيان
200.513.679,55	143.418.514,10	138.948.412,28	النتيجة الصافية + الإهلاكات و المؤونات
5.439.536,20	-	-	خدمة القروض طويلة الأجل
36,86	-	-	نسبة خدمة الديون طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2013 - 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أنه لا توجد خدمة القروض طويلة الأجل للسنتين 2013 و 2014، و بالتالي ليس هناك نسبة لخدمتها، أما بالنسبة لسنة 2015 فقد كانت نسبة خدمة الديون طويلة الأجل 36,86، وهنا نستطيع القول أن بإمكان المؤسسة الإيفاء بكل التزاماتها تجاه خدمة القروض طويلة الأجل، بكل أريحية.

من خلال النتائج المحققة في السنوات الثلاثة 2013، 2014، 2015 نستطيع القول أن المؤسسة لها يسر مالي جيد و الذي كانت نتائجه كما يلي:

بالنسبة للسنتين 2013، 2014 لا توجد فوائد مستحقة الدفع و بالتالي ليس هناك نسبة لتغطيتها، أما في سنة 2015 قدرت نسبة تغطية الفوائد بـ: 41,09، و هذا يدل على أن المؤسسة تحقق أرباحا عالية ما يمكنها من دفع فوائد قروضها، أما نسبة خدمة الديون طويلة الأجل للسنتين 2013، 2014 كانت منعدمة و ذلك لانعدام خدمة القروض طويلة الأجل، و في سنة 2015 كانت نسبة خدمة الديون طويلة الأجل مقدرة بـ: 36,86 و من هنا نستطيع القول أنه بإمكان المؤسسة تسديد كل التزاماتها المترتبة عن خدمة القروض طويلة الأجل.

❖ عرض جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2015.

من خلال جدول تدفقات الخزينة، يتبين لنا التغيير في خزينة المؤسسة في فترة محددة، حيث يتكون هذا الأخير من: خزينة الاستغلال، خزينة الاستثمار، خزينة التمويل. و هو كالتالي:

الجدول رقم (18): جدول تدفقات الخزينة للفترة (2013 - 2015) (الوحدة: دج)

2015	2014	2013	البيان
2.401.505.249,57	1.769.028.368,66	1.588.845.693,87	تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية
-2.379.390.264,45	-2.078.516.708,63	-1.334.700.741,42	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-530.195,50	-1.862.347,37	-1.215.503,44	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-71.701.115,21	-48.062.286,00	-37.723.357,00	الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة
			الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية
2.589.598,87			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية
			نقل المحتوى
		-443.000.000,00	اكتتاب DAT
	444.160.053,15		إرجاع DAT
-47.526.726,72	84.747.079,81	-227.793.907,99	(A) صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة الإستغلال
-63.262.400,80	-158.371.432,95	-8.818.018,03	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء الثبنيات المادية أو المعنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن الثبنيات المادية أو المعنوية
-1.700.282,30			تحصيلات أخرى من الثبنيات المادية أو المعنوية
	7.176.600,00		تحصيلات عن التنازل للثبنيات المالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية
			الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة
-64.962.683,10	-151.194.832,95	-8.818.018,03	(B) صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم
			استرجاع مسحوبات مجمع الرياض سطيف
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
187.143.829,36	142.993.769,86		التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
187.143.829,36	142.993.769,86		(C) صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
74.654.419,54	76.546.016,72	-236.611.926,02	(A+B+C) تغيرات أموال الخزينة للفترة
677.964.015,59	601.417.998,87	817.982.768,62	أموال الخزينة ومعادلاتها عن افتتاح السنة المالية
752.618.435,13	677.964.015,59	581.370.842,60	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
74.654.419,54	76.546.016,72	-236.611.926,02	تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة
235.975.422,47	188.568.941,83	-122.585.414,82	مقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن التغيير في أموال الخزينة خلال فترة 2013 كان سالبا بقيمة 236.611.926,02 دج، أي هناك عجز في الخزينة و يرجع السبب في ذلك إلى التدفقات المتأتية من أنشطة

الاستغلال و التي بدورها سجلت عجزا بقيمة 227.793.907,99 دج، و عدم وجود تدفقات من أنشطة التمويل، أما بالنسبة لسنة 2014 و 2015 كانت تغيرات أموال الخزينة إيجابية بقيمة 76.546.016,72 دج، 74.654419,54 دج على التوالي، و هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بسيولة مالية جيدة.

المطلب الثالث: تقييم المردودية

تتمحور دراسة المردودية على جدول حسابات النتائج الذي من خلاله يمكننا إستخراج الأرصدة الوسيطة و نسب المردودية.

أولا: دراسة المردودية:

الجدول رقم (19): حساب الأرصدة الوسيطة (2013-2015) (الوحدة: دج)

التطور %	2015	التطور %	2014	2013	البيان
32,76	2.332.024.449,40	15,12	1.756.578.029,90	1.566.238.417,88	رقم الأعمال
-0,05	246.686,69	-0,004	1.174.134,50	1.236.697,10	مبيعات من الضرائب
33,05	2.327.278.450,08	12,1	1.750.793.163,41	1.559.772.678,85	مبيعات من المنتجات التامة
0,002	596.917,40	0,01	556.542,39	395.327,34	مبيعات المنتجات الأخرى
-0,009	3.902.395,23	-0,05	4.054.189,60	4.833.714,59	خدمات أخرى
-0,44	5.076.288,65	-1,53	-12.705.917,36	11.528.743,87	تغير مخزون المنتجات التامة و قيد التنفيذ
0,05	1.572.090,91	-0,01	617.454,55	853.407,71	الإنتاج المئب إعانات الإستغلال
28,33	2.238.672.828,96	10,51	1.744.489.567,09	1.578.620.569,46	1-إنتاج الفترة
34,32	1.906.594.822,87	8,74	1.410.759.309,15	1.295.054.886,21	مشتريات مستهلكة
0,31	38.490.780,91	0,39	34.051.875,38	28.825.312,67	خدمات خارجية و إستهلاكات أخرى
34,63	1.945.085.603,42	9,13	1.444.811.184,53	1.323.880.198,88	2-إستهلاك الفترة
31,34	393.587.225,54	17,64	299.678.382,56	254.740.370,58	3-القيمة المضافة للإستغلال
6,72	148.693.504,06	4,39	138.184.316,03	133.087.981,54	أعباء المستخدمين
0,28	5.686.059,00	-0,26	5.246.167,00	5.544.148,06	ضرائب و رسوم و المدفوعات المشاهدة
53,09	239.207.662,48	34,57	156.247.899,53	116.108.240,98	4-الفائض الإجمالي للإستغلال
30,80	61.151.662,67	-7,75	18.146.369,55	28.465.316,53	المنتجات العمليانية الأخرى
1,97	1.094.874,46	-2,01	-1.662.862,67	1.018.136,91	الأعباء العمليانية
5,15	39.192.676,62	5,31	31.995.558,99	24.921.901,08	مخصصات الإهلاكات و المؤونات
3,39	359.921.252,00	16,54	355.181.909,74	333.168.913,77	مخصصات عن خسائر القيمة و المؤونات
-0,21	333.761.105,75	-10,19	334.054.083,80	347.622.705,92	إسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات
67,55	233.911.627,82	4,90	139.608.021,48	133.087.311,67	5-النتيجة التشغيلية
-63,12	475.348,96	-85,90	1.288.947,94	9.143.494,16	نواتج مالية

الفصل الثالث:.....دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة - المسيلة -

422,01	5.439.536,20				أعباء مالية
-485,13	-4.964.187,24	-85,90	1.288.947,94	9.143.494,16	6- النتيجة المالية
62,49	228.947.440,58	-0,94	140.896.969,42	142.230.805,83	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
12,45	45.316.286,00	2,75	31.366.223,00	28.226.682,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-2,23	-10.151,65	2,16	2.492.178,69	22.387,37	الضرائب المؤجلة على نتائج العادية
19,91	22.300.000,00				مشاركة العمال في الأرباح
567,81	2.734.060.946,46	117,63	2.097.978.968,38	1.963.852.086,07	مجموع نواتج النشاطات العادية
523,81	2.572.739.943,41	119,38	1.985.956.043,27	1.849.825.574,87	مجموع أعباء النشاطات العادية
44,007	161.321.002,93	-1,76	112.022.925,11	114.026.511,20	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
					عناصر غير عادية (نواتج) (للتوضيح)
					عناصر غير عادية (أعباء) (للتوضيح)
					9- النتيجة غير العادية
44.007	161.321.002,93	-1,76	112.022.925,11	114.026.511,20	10- النتيجة الصافية للفترة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للستين (2013، 2015).

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

- هناك تزايد مستمر في القيمة المضافة، حيث سجل في سنة 2014 ما قيمته 299.678.382,56 دج، بعدما كان في سنة 2013 المبلغ المحقق هو 254.740.370,58 دج، أي هناك تطور في القيمة المضافة بنسبة 17,64%، وهذا راجع إلى زيادة إنتاج الفترة ب: 10,51%، أما في سنة 2015 فقد حققت القيمة المضافة نموا قدره 31,34%، مقارنة بسنة 2014 و سبب ذلك يرجع إلى أيضا إلى الزيادة في إنتاج الفترة و الذي قدر ب: 28,33%.
- هناك تطور إيجابي في الفائض الإجمالي للاستغلال، حيث حقق سنة 2014 زيادة بنسبة 34,57% مقارنة بسنة 2013، أما بالنسبة لسنة 2015 فقد حقق زيادة بنسبة 53,09% مقارنة بسنة 2014، و هذا راجع إلى التطور الإيجابي للقيمة المضافة، و الانخفاض الطفيف المسجل في الضرائب و الرسوم لسنة 2014 و المقدر ب: -0,26%.
- سجلت النتيجة التشغيلية زيادة بنسبة 4,90% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، و هذا نتيجة التطور الإيجابي في قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال بنسبة 34,57%، مع تسجيل تراجع في قيمة الأعباء التشغيلية بنسبة -2,01% بالرغم من أن الاسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات تطورت بالسلب بنسبة -10,19%، أما في سنة 2015 فقد ارتفعت النتيجة التشغيلية بنسبة 67,55% مقارنة بسنة 2014، و هذا راجع إلى التطور الإيجابي للمنتجات التشغيلية الأخرى بنسبة 30,80%

و التطور الإيجابي في استرجاع خسائر القيمة و المؤونات بنسبة 0,21%- بعدما كانت 10,19%- في سنة 2014.

- هناك انخفاض مستمر في النتيجة المالية حيث سجلت سنة 2014 نسبة 85,90%- مقارنة بسنة 2013، و هذا نتيجة للتطور السلبي للنواتج المالية بنسبة 85,90%- و ذلك رغم انعدام الأعباء المالية، أما في سنة 2015 فقد كانت النتيجة المالية سالبة و بنسبة 485,13%- مقارنة بسنة 2014، وذلك نتيجة الانخفاض في النواتج المالية بنسبة 63.12%- و ظهور أعباء مالية بنسبة 422,01%.

- سجلت النتيجة العادية قبل الضرائب انخفاضاً في سنة 2014 بنسبة 0,94%- مقارنة بسنة 2013، و هذا يرجع إلى انخفاض النتيجة المالية بنسبة 85,90%-، أما في سنة 2015 عادت لتسجل تطوراً إيجابياً بنسبة 62,49% و سبب ذلك هو التطور الملحوظ في النتيجة التشغيلية بنسبة 67,55%.
- سجلت النتيجة الصافية خلال سنة 2014 انخفاضاً بنسبة 1,76%- مقارنة بسنة 2013، وهذا راجع إلى زيادة الضرائب الواجب دفعها و الضرائب المؤجلة بنسبة 2,75%، 2,16% على التوالي و انخفاض النتيجة العادية بنسبة 0,94%.

ثانياً: نسب المردودية

و تنقسم المردودية إلى ثلاثة أصناف و هي: مردودية الاستغلال، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.

1 - مردودية الاستغلال:

لقياس مردودية الاستغلال يجب علينا حساب مايلي:

أ- نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال: و يتم حسابها كما يلي:

نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال

الجدول رقم (20): حساب نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال (الوحدة: دج)

2015	2014	2013	البيان
239.207.662,48	156.247.899,53	116.108.240,98	الفائض الإجمالي للاستغلال
2.332.024.449,40	1.756.578.029,90	1.566.238.417,88	رقم الأعمال
%10,26	%8,90	%7,41	نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت نسب متزايدة في الفائض الإجمالي للاستغلال و هي 7,41%، 8,90%، 10,26% للسنوات الثلاثة على التوالي، و هذا يدل على قدرتها لتغطية أعباء نشاطها.

ب - نسبة هامش الربح الإجمالي: ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

جدول رقم (21): حساب نسبة هامش الربح الإجمالي (الوحدة: دج)

2015	2014	2013	البيان
161.321.002,93	112.022.925,11	114.026.511,20	النتيجة الصافية
2.332.024.449,40	1.756.578.029,90	1.566.238.417,88	رقم الأعمال
%6,92	%6,38	%7,28	نسبة هامش الربح الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة هامش ربح إجمالي قدره 7,28% في سنة 2013، وفي سنة 2014 نلاحظ أن نسبة الربح قد انخفضت حيث قدرت بـ: 6,38% و هذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية، أما بالنسبة لسنة 2015 نلاحظ أنها ارتفعت لتصل إلى نسبة 6,92% و هذا نتيجة ارتفاع النتيجة الصافية.

2 - المردودية الاقتصادية:

و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجدول رقم (22): حساب المردودية الاقتصادية (الوحدة: دج)

2015	2014	2013	البيان
233.911.627,82	139.608.021,48	133.087.311,67	نتيجة الاستغلال
2.986.064.143,84	2.647.793.051,05	2.393.283.952,38	إجمالي الأصول
%7,83	%5,27	%5,56	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج و الميزانية المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية الاقتصادية لسنة 2013 قدرت بـ: 5,56%، وفي سنة 2014 سجلت النسبة انخفاضا قدر بـ: 5,27%، أما بالنسبة لسنة 2015 فقد سجلت النسبة تقدماً ملحوظ حيث قدر بـ: 7,83%، و هذا يجعل المؤسسة قادرة على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.

3 - المردودية المالية:

لقياس المردودية المالية يتوجب علينا قياس مايلي:

أ - مردودية الأموال الخاصة: و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم (23): حساب مردودية الأموال الخاصة (الوحدة: دج)

2015	2014	2013	البيان
161.321.002,93	112.022.925,11	114.026.511,20	النتيجة الصافية
1.814.073.173,67	1.688.814.973,95	1.576.792.048,84	الأموال الخاصة
%8,89	%6,63	%7,23	مردودية الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج و الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أن مردودية الأموال الخاصة قد سجلت انخفاضا بنسبة 6,63% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 و التي كانت نسبتها 7,23%، أما في سنة 2015 فقد تطورت إيجابيا حيث كانت النسبة المسجلة 8,89%، أي كلما ارتفع هذا المؤشر ساعد في جلب أموال جديدة للمؤسسة.

ب - مردودية الأموال الدائمة: و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{مردودية الأموال الدائمة} = \text{النتيجة الصافية} + \text{فوائد الديون} / \text{الأموال الدائمة}$$

الجدول رقم (24): حساب مردودية الأموال الدائمة (الوحدة: دج)

البيان	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	114.026.511,20	112.022.925,11	161.321.002,93
فوائد الديون	0,00	0,00	5.439.536,20
الأموال الدائمة	1,619.503.491,13	1.951.820.052,63	2.227.492.500,48
مردودية الأموال الدائمة	%7,04	%5,74	%7,49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج و الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أن مردودية الأموال الدائمة لسنة 2014 كانت 5,74% و هي منخفضة مقارنة بسنة 2013 التي سجلت نسبة 7,04% أما في سنة 2015 فقد عادت لترتفع من جديد حيث سجلت نسبة 7,49%، و هذه النسب تمثل العوائد على الأموال المستثمرة في الأجل الطويل و المتوسط.

من خلال دراسة المردودية للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2015 نستطيع القول بأن المؤسسة كانت لها مردودية جيدة و ذلك من خلال النتائج المحققة و التي كانت كالتالي:

حققت المؤسسة نسب متزايدة في الفائض الإجمالي للاستغلال مما جعلها قادرة على تغطية أعباء نشاطها، أما نسب هامش الربح الإجمالي فقد كانت كذلك جيدة، و من هنا نستطيع القول أن مردودية الاستغلال للمؤسسة لها قدرة على استخلاص فائض من التشغيل، أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية سجلت نتائج إيجابية و هذا ما يجعل المؤسسة قادرة على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل، و بالنسبة للمردودية المالية سجلت مردودية الأموال الخاصة نسب متفاوتة و هي على العموم جيدة، و كلما ارتفعت هذه النسب ساعد ذلك في جلب أموال جديدة للمؤسسة، و سجلت كذلك مردودية الأموال الدائمة نسب متفاوتة و هي جيدة و تمثل العوائد على الأموال المستثمرة في الأجل الطويل و المتوسط.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن إشكالية الدراسة و المتمثلة في "هل للتحليل المالي دور في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية" و ذلك بالاعتماد على الدراسة الميدانية، حيث تناولنا في هذا الفصل مبحثين وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة المؤسسة محل الدراسة و التعريف بها و إظهار الهيكل التنظيمي لها، أما المبحث الثاني فقد حاولنا فيه تقييم الأداء المالي للمؤسسة معتمدين في ذلك على ثلاثة معايير أساسية و المتمثلة في التوازن المالي، السيولة المالية و اليسر المالي، المرادوية، و ذلك وفق منهج التحليل الساكن.

و في الأخير يمكن القول أن النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة كانت جيدة على العموم اتجاه وضعيتها المالية، و هذا متوقف على صحة المعلومات المتحصل عليها من قبل المؤسسة.

خاتمة عامة:

تحتوي عملية تقييم الأداء المالي على أهمية كبيرة من طرف المؤسسات، و لا يقتصر ذلك على إدارة المؤسسة فقط كونه يساعدها في القيام بوظائفها بل يحظى أيضا باهتمام أطراف أخرى مثل أصحاب الأموال و أصحاب الخدمات، لكونه يعكس لهم الأداء الكلي للمؤسسة حيث نجد أن أغلبية المؤسسات تصدر تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و التدفق النقدي بالإضافة إلى بعض التفاصيل المالية التي تشرح طبيعة نشاطها، لذا يمكن اعتبار التحليل المالي أداة هامة تمكن المحلل المالي و الأطراف المتفاعلة مع المؤسسة من معرفة حقيقة الوضع المالي السائد فيها، و ذلك بالاعتماد على أدواته المختلفة، و التي تتمثل في منهجين أساسيين، الأول المنهج الساكن الذي يركز على تحليل توازن مجاميع الميزانية، و تحليل نتائج النشاط، أما المنهج الثاني فهو المنهج المتحرك أو الديناميكي و الذي بدوره يركز تحليل التدفقات النقدية.

و على هذا الأساس قمنا بالدراسة الميدانية و المتمثلة في تقييم الأداء المالي معتمدين في ذلك على مؤسسة "مطاحن الحضنة بالمسيلة" كدراسة تطبيقية و ذلك بغية الوقوف على فهم واضح و إجابة مقنعة لإشكالية الدراسة و المتمثلة في "ماهو دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟" و قد تم التوصل إلى عدة نتائج نظرية و أخرى تطبيقية نوضحها كما يلي:

1 - النتائج النظرية:

- التحليل المالي له أهمية بالغة في المؤسسة، حيث له قواعد و معايير و أسس تهتم بجمع المعلومات و البيانات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة و تقوم بتصنيفها.
- تسعى المؤسسات لتقييم أدائها المالي لما يقدمه لها من مساعدة في إنجاز وظائفها بصورة جيدة و كذلك في عملية اتخاذ القرارات السليمة.
- للتحليل المالي أدواته و التي بدورها تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وذلك عن طريق استعمال النسب المالية.

2 - النتائج التطبيقية:

- من خلال قائمة المركز المالي للمؤسسة نستطيع الحكم على توازنها المالي و ذلك بعد حساب رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل و الحزينة، و بعد الإطلاع على المؤشرات التي سبق ذكرها نستطيع القول أن المؤسسة حققت توازنا ماليا للسنوات الثلاثة (2013 - 2015).
- أما بالنسبة للسيولة المالية و بعد دراسة نسبها تبين أن سيولة المؤسسة محل الدراسة كانت جيدة و هذا راجع إلى الفرق الإيجابي بين الأصول و الخصوم.
- اليسر المالي كان جيدا للمؤسسة و هذا ما مكنها من تغطية الفوائد و خدمة القروض طويلة الأجل.
- أما بالنسبة للمردودية الاستغلال، فقد حققت نسب إيجابية و متزايدة في نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال و هو دلالة على قدرتها لتغطية أعباء نشاطها، و حققت كذلك نسب إيجابية لهامش الربح الإجمالي، و بالنسبة للمردودية المالية فقد سجلت نسب متفاوتة و كلما ارتفعت هذه النسب ساعد ذلك في جلب أموال جديدة.

3 - اختبار الفرضيات:

قامت دراستنا على ثلاث فرضيات:

- الفرضية الأولى: "يمثل التحليل المالي دورا رئيسيا في تحليل القوائم المالية" حيث تم إثبات هذه الفرضية بالتوصل إلى أنه لا يمكن تحليل القوائم المالية دون الاستعانة بالتحليل المالي و ما يحمل في طياته.
- الفرضية الثانية: "إن تقييم الأداء المالي في المؤسسات له شأن كبير لأنه يعكس الأداء الكلي للمؤسسة" حيث ثبت صحة هذه الفرضية لأن المؤسسات تقوم على الاعتبار المالي و من خلاله نستطيع القول بأن المؤسسة أدائها جيد أم سيئ.
- الفرضية الثالثة: "يعد التحليل المالي أداة فعالة في تقييم الأداء المالي" نعم فهو الركيزة الأساسية في تقييم الأداء المالي لما يحتويه من أدوات تمكننا من تحليل الأداء و تقييمه.

4 - التوصيات:

- يجب على المؤسسات تبني التحليل المالي لما يحققه من مزايا، و ذلك عن طريق توفيره معلومات دقيقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، كما يساعد على التسيير الفعال لها.

- ضرورة الإفصاح على القوائم المالية للمؤسسة.
- ضرورة إعداد جدول التمويل في المؤسسات الاقتصادية فهو يساعد المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها.

5 - آفاق الدراسة:

- مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.
- دراسة دور المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في المساعدة على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

- 1- أحمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 2- إسماعيل إبراهيم القزاز و آخرون، six sigma و أساليب حديثة أخرى في إدارة الجودة الشاملة، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2006.
- 4- باديس بن يحيى بوخلوه، الأمثلية في تسيير خزانة المؤسسة، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 6- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 7- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 2000.
- 8- طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 9- عبد الحليم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 10- عبد الحليم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، ط2، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 11- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2009.

قائمة المراجع

- 12- عبد الكريم أحمد جميل، إدارة الموارد البشرية، ط1، الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 13- عدنان تايه النعيمي و آخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 14- عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 15- عطية عبد الحي مرعي، المحاسبة الإدارية أساسيات التخطيط و إتخاذ القرارات و الرقابة و تقييم الأداء، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- 16- عليان الشريف و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 17- فيصل جميل السعايدة و نضال عبد الله فريد، الإدارة و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 18- مجيد الكرخي، موازنة الأداء و آليات استخدامها في وضع تقييم موازنة الدولة، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 19- محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم و تطبيقات، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 20- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008.
- 21- محمد أحمد كايد، الإدارة المالية الدولية و العالمية، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 22- محمد صالح الحناوي رسمية ذكي قرياقص، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرار، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة.
- 23- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008.

قائمة المراجع

- 24 محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 25 محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 26 محمود عبد الحليم الخلاية، التحليل على استخدام البيانات المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 27 مفلح محمد عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 28 منير شاكر أحمد و آخرون، التحليل المالي، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 29 ناصر داداي عدون و عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة للنشر و التوزيع، بدون سنة.
- 30 ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء1، دار الهدية العامة، 1998.
- 31 ناصر داداي عدون، كفاءات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
- 32 نوري منير، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة.
- 33 وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.

II. البحوث الجامعية (مذكرات و أطروحات):

- 1- حنان سيدروحو، دور سلوك الخزينة لتحقيق التوازن المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
- 2- طوبينة ليلي، تقييم الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة من خلال التكامل بين المؤشرات المالية و غير المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013.

قائمة المراجع

- 3- عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.
 - 4- عيش نبيل، محاسبة المسؤولية و قبلس الأداء في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013.
 - 5- محمد سليمان، الابتكار التسويقي و أثره على تحسين أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع التسويق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007.
 - 6- مرخي عبد الرزاق، التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 03، 2011.
 - 7- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
 - 8- هباج عبد الرحمان، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- III. مجالات و مؤتمرات:**
- 1- إلياس بن ساسي، النمو و مفهوم خلق القيمة كمؤشر للأداء المالي و الإستراتيجي للمؤسسة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08- 09 مارس، 2005.
 - 2- برحومة عبد الحميد، تمار توفيق، أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، بحوث و أوراق الملتقى الدولي حول منشورات مخبر السياسات و الإستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10- 11 نوفمبر 2009.
 - 3- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2001.

قائمة المراجع

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- 1- Ph. Lorino: **mèthodr et pratique de la performance**, édition D'organisation, paris, 2001.
- 2- A. bartoli: **le management dans L'organisation publique**, édition dunod, 1997.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي و قدرته على تقييم الأداء المالي ، حيث يعد من المواضيع الأساسية في الإدارة المالية، فهو عبارة عن "عملية منظمة لمعالجة البيانات المالية المتاحة لمؤسسة ما" للحصول على معلومات تساعد على تقييم الأداء المالي و إتخاذ القرارات و كذلك تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

Rèsumè:

Cette étude à pour but de mettre en évidence l'importance acruè de l'analyse financière et les possibilités offertes pour l'évaluation de la gestion financière puisque cette dernière constitue un facteur primordial pour la bonne gestion financière c'est pour cette raisan que l'analyse financière est considerée comme un ensemble de moyens au service de l'entreprise pour qu'elle puisse analyser, et prevoir la demarche et les musures a entre _ prendre pour la prise de bonnes décisions qui vont dans le sens de la prospérité et la bonne santé financière par un diagnostique en temps réel pour palier à tout probleme qui peut surgir et mettre en difficulté l'entreprise.

Mots clès: l'analyse financière, bilan Actif et Passif, Comptes de Rèsultat, Flux de Trèsorèrie.